الفصل الثالث
أقسام الجُملة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث
أقسام الجُملة

تقتضي الضرورة أن تنقسم الجُملة في اللغة العربية إلى أكثر من قسم، لأنّ التعابير لا تسير وفق نمط واحد، ولو كان الأمر كذلك لأصبحت اللغة جامدة غير قادة على مسايرة التعابير الإنسانية، ووجد الباحث الجُملة العربية تقوم على أكثر من قسم، وسوف نقوم بدراستها ضمن المطالب الآتية:

1.3) انقسام الجُملة العربية باعتبار الصدر:

دأب النحاة على تقسيم الجُملة العربية معتمدين على صدرها أو قل على صيغتها اللفظية إلى قسمين أساسين، هما: الجُملة الاسمية، والجُملة الفعلية، يقول ابن يعيش: "وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية"[128].

فالجُملة الاسمية: هي التي تبتدئ باسم- ولهذا نسبت إليه- سواء أكان الاسم صريحًا أم مؤولًا، أم وصفًا رافعًا لمكتفى به، أم اسم فعل،

128- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص88. وانظر، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، كتاب أسرار العربية، ط1، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1995، ص82-83.

obeikandl.com

يقول ابن هشام: "فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان"[129]. "وإذا دخل عليها حرف فلا يغير التسمية سواء غيّر الإعراب دون المعنى، أم المعنى دون الإعراب أم غيرّهما معًا، أم لم يغير واحداً منهما، فالأول: نحو إنَّ زيدًا قائم، والثاني: نحو هل زيدٌ قائم، والثالث: ما زيدٌ قائمًا، والرابع: نحو لزيدٌ قائم"[130].

أمّا الجُملة الفعلية، فقد سميت بذلك، لأنّها صدّرت بالفعل، سواء أكان الفعل تامًّا أم ناقصًا، متصرفًا أم جامدًا، مبنيًّا للمعلوم أم للمجهول، مذكورًا أم محذوفًا، متقدمًا عليه حرف أم غير متقدم، متقدمًا عليه معموله أم غير ذلك[131]. فمثال الفعل التام نحو: قام زيدٌ، أو يقوم زيدٌ، أو قمْ.

ومثال الفعل الناقص نحو: كان زيدٌ طالبًا، كادت الشمس تغيب.

ومثال الفعل الجامد نحو: عسى الله أن يوفقنا، وحبذا الصدق.

ومثال المبني للمجهول نحو: استُشهد المناضل، وكُسر الحصار.

129- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص7.

130- الأزهري، خالد، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، مرجع سابق، ص32.

131- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص7، والأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، مرجع سابق، ص32-33، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ط1، ص13.

ومثال المحذوف نحو: يا عبد الله، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[132]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[133]، فهذه الجُمَل فعلية؛ لأنّ أصل صدرها أفعال محذوفة تقدر بـ أدعو عبد الله، وإنِ استجارك أحد، وأقسم[134].

ومثال الفعل الذي يتقدمه حرف نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[135]، وهلاّ قمت، ولن تذهب للعمل.

أمّا مثال الأفعال التي يتقدم عليها معمولها، فقد صنّفت ضمن الجُمَل الفعلية لأنّ العبرة ليست في الاسم المتقدم، وإنّما العبرة فيما هو صدر في الأصل. أي بما هو المسند أو المسند إليه. لذلك عدّ النحاة أمثال هذه الجُمَل وهي: كيف جاء زيد؟ وقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ﴾[136]، ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ، وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾"[137]، و﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[138]،

132- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (6).

133- القرآن الكريم، سورة الليل، الآية (1).

134- انظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص8.

135- القرآن الكريم، سورة المؤمنون، من الآية (1).

136- القرآن الكريم، سورة غافر، من الآية (81).

137- القرآن الكريم، سورة البقرة، من الآية (87).

138- القرآن الكريم، سورة القمر، من الآية (7).

فعليه[139]؛ لأنّ الأسماء الفضلة المتقدمة على عاملها هي في نية التأخير، وأن المسند فيها وهو الفعل هو صدر في الأصل، وهو المعتبر.

وقد تكون الجُملة ذات وجهين، أي اسمية الصدر فعلية العجز نحو: زيد يقوم أبوه[140]، ومثل هذه الجُملة نلاحظ أنها مكونة من جُمَلتين في آنٍ واحد، وهما اسمية مكونة من مبتدأ وهو زيد، وخبره الذي هو الجُملة الفعلية (يقوم أبوه)، وقد ربط بين الجُمَلتين رابط وهو الضمير في كلمة (أبوه). ومثل هذه الجُملة أطلق عليها اسم الجُملة الكبرى، وسيأتي الحديث عنها.

وقد يُحكم على الجُملة بأنها اسمية، ويُحكم عليها ذاتها بأنّها فعلية، وذلك لاختلاف التقدير في الإعراب، أو لاختلاف النحويين[141]، ومن أمثلة ذلك جُملة البسملة، فإن قدرت المحذوف مبتدأ، فهي اسمية على

139- انظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص8، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ج1، ص13، والدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب، بدون طبعة، وتاريخ نشر، ج2، ص36.

140- انظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص8-12.

141- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب ، ج2، ص8.

اعتبار، ابتدائي باسم الله، وهذا مذهب البصريين، وإن قدرت فعلاً محذوفًا، فهي فعلية على اعتبار أبدأ باسم الله، وهذا مذهب الكوفيين.

أمّا جُملة: (ما جاءت حاجتك)، فالذي يحكم عليها بأنها اسمية أو فعلية هو حركة (حاجتك)، فإذا قرأتها بالنصب، فهي اسمية، وذلك لأن جاء بمعنى صار، وإذا قرأتها بالرفع، فالجُملة فعلية.

وكذلك المعنى، فإنه يلعب دورًا في تحديد اسمية الجُملة أو فعليتها، ومثال ذلك عبارة: (ماذا صنعت؟) حيث قال ابن هشام في صدر مناقشتها إنّها تحتمل "معنيين؛ أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجُملة اسمية قُدِّم خبرها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيبويه؛ والثاني: أيّ شيء صنعت، فهي فعلية قدّم مفعولها"[142].

أمّا في أسلوب المدح والذم، فإن الجُملة تكون اسمية إذا كان المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخرًا، أو متصدراً للجُملة مثل: نعم القائد خالد، وخالدٌ نعم القائد، ففي الجُمَلتين السابقتين يكون خالد مبتدأ، و(نعم القائد) في محل رفع خبر.

أمّا إذا أُعرب المخصوص بالمدح أو الذم خبرًا لمبتدأ محذوف، فإن الجُملة ستقسم إلى جُمَلتين اسمية وفعلية، ففعل المدح أو الذم مع فاعله

142- ابن هشام، المرجع السابق نفسه، ج2، ص10.

يشكلان جُملة فعلية والمخصوص بالمدح أو الذم مع المبتدأ المحذوف يشكلان جُملة اسمية. ويربط بينهما الضمير المستتر.

إنّ اعتماد النحويين القدماء على هذا التقسيم اللفظي للجُملة أوقعهم في مشكلات تحديد الجُمَلتين بشكل دقيق، لذلك وجدنا من المعاصرين من يذهب إلى اعتبار الجُملة الفعلية هي الأساس في التعبير[143]، وأنّها الأصل فيهن؛ لأنّ العربي جرت سليقته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث. وإذا ما التجأ إلى الجُملة الاسمية فإنه يقدم الفاعل على الفعل، يقول علي الجارم صاحب المقالة: "وقد يلتجئ العربي إلى الجُملة الاسمية إذا كان القصد إلى الفاعل وإلى الإسراع بإزالة الشك فيمن صدر منه الفعل، فيبدأ بذكره أولاً قبل أنْ يذكر الفعل لكي يخصصه به أو لكي يبعد الشبهة عن السامع، ويمنعه أن يظن به الغلط أو التزيد"[144].

143- انظر، الجارم، علي، الجُملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، "مجلة مجمع اللغة العربية"، ج7، مطبعة وزارة الأوقاف العمومية، 1953م، ص347-350.

144- الجارم، علي، الجُملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، "مجلة مجمع اللغة العربية"، ج7، مرجع سابق، ص347.

وكأنّه أراد أن يفرق بين الجُملتين الاسمية، والفعلية، فالأولى هي المصدرة بالاسم وتشير إلى الاهتمام بمن وقع منه الحدث، والثانية هي المصدرة بالفعل وتشير إلى الاهتمام بالحدث[145].

وقد نهض نفر من المحدثين للتفريق بين الجُمَلتين، ومن بين هؤلاء مهدي المخزومي، حيث فرّق بين الجُملتين غير معتمد على الشكل أو قل الصدر وإنما اعتمد على المسند فقط، فالجُملة الفعلية عنده هي "الجُملة التي يكون فيها المسند دالاً على التغيّر والتجدد، أو بعبارة أخرى؛ هي التي يكون فيها المسند فعلاً، لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيّره، وذلك نحو قام خالد ويقوم خالد، وخالد يقوم"[146].

بينما ينظر إلى الجُملة الاسمية على أنها "الجُملة التي يكون فيها المسند دالاً على الدوام، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، وذلك نحو محمد أخوك والحديد معدن، فأخوك ومعدن، دالان هنا على الدوام"[147].

145- انظر، السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مرجع سابق ، ص206.

146- المخزومي، مهدي، في النحو العربي وقواعد وتطبيق، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1966م، ص86.

147- المخزومي، المرجع السابق نفسه، ص86.

ويُفهم من كلام المخزومي، أنّ الجُملة تكون اسمية إذا خلت تمامًا من الفعل، وما دام الفعل موجودًا في الجُملة، فهي فعلية، لأنّه يدل على التجدد، ولكن كيف يدل الفعل (مات) على التجدد في قولنا مات خالدٌ، أو خالد مات؟ وهو فعل منقطع.

وقد انتقد إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) مهدي المخزومي انتقادًا شديدًا حول تفريق الثاني بين الجُملتين رغم موافقته إياه على الحدّ الذي رسمه للجُملتين[148] فقال: "وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجُملة فإن "سافر محمد جُملة فعلية هي نفسها "محمد سافر" غير أنّ الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني[149]، واتخذها دليلاً للتمييز بين الجُملتين الاسمية والفعلية لم يفطن إلى أن هذه المقالة حجة علية فالتجدد المنسوب للفعل المنسوب للاسم يتحقق في قولهم: "محمد سافر" و"سافر محمد" ومن هنا لا يمكن للسيد المخزومي أن يعتبر الجُملتين فعليتين لوجود الاسم في الأولى

148 – "وقد خالف الدكتور المخزومي الأقدمين في حد الجُمَلتين الفعلية والاسمية، فقد ذكر أن الجُملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلاً، والاسمية ما كان المسند فيها اسمًا، أما النحويون الأقدمون فقد اهتموا بصدر الجُملة". انظر، السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص204.

149 – انظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص182–183.

صدرًا فيها، والفعل في الثانية صدرًا أيضًا... ولعله قد فات المخزومي شيء في مقالة عبد القاهر الجرجاني، وهو أن المثال الذي جاء فيها كان الفعل فيه "ينطلق" وبناء "يفعل" أو المضارع يفيد الحدوث والتجدد واختبار الجرجاني لـ "ينطلق" مفيد له في إثبات مقالته، أما أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات، وما إلى هذا فليس ذلكما يحقق غرض الجرجاني ولا ما ذهب إليه الأستاذ المخزومي"[150].

إذن انتقاد السامرائي له يتمحور حول تقييده للفعل بالحدوث والتجدد وهذا غير دليل للتفريق بينهما ويتساءل "كيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا "مات محمد"، "وهلك خالد"، "وانصرف بكر". فهذه الأفعال كلها أحداث منقطعة لم يكن لها أن نجريها على التجدد"[151].

والسامرائي نفسه فرّق بين الجُملتين معتمدًا على المسند فقط، فإذا كان المسند فعلاً فهي جُملة فعلية، ولا عبرة للصدر عنده. يقول: "أما نحن فنقول إن "محمد سافر" و"سافر محمد" جُملتان فعليتان ما دام المسند

150 – السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مرجع سابق، ص204–205.

151 – السامرائي، إبراهيم، المرجع السابق نفسه، ص204.

فعلاً، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل، لأنّ ذلك ليس من منهجنا، ولأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم"[152].

ولا شك، أنّ المذهب الذي اتبعه السامرائي كوفيّ، فهم يعتبرون أنّ محمدًا في جُملة "محمد سافر" فاعل تقدم على فعله، وينكرون وجود ضمير مستتر في الفعل (سافر) يعود على محمد، في حين أن البصريين يرون غير ذلك، فمثل هذه الجُملة اسمية، وأن (سافر) تكتنف ضميرًا يعود على (محمد) الذي اعتبره مبتدأ.

ولا يجوز لنا أن نتهم النحويين القدماء بأنّهم أغفلوا هذه النقطة، لأنّهم تنبهوا لها، ونستأنس في هذا المقام بما قاله المبّرد (ت 285 هـ): "فإذا قلت: عبد الله قام، فـ (عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل. فإن زعم زاعم أنّه إنّما يرفع عبد الله بفعله فقد أحال من جهات... ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله..."[153].

152 – السامرائي، إبراهيم، المرجع السابق نفسه، ص204.

153 – المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، مرجع سابق، ج4، ص128.

فالمبرّد يُفَنِّد ما ذهب إليه الكوفيون، فالجُملة التي صدرها اسم هي اسمية، ويعرب هذا الاسم المصدر المرفوع مبتدأ.

ويرى السامرائي في إطار تحديده للجُملة الفعلية استبعاد بعض الجُمَل منها، كجُملة فعل الأمر، وجُملة النهي، لأنها جُمَل غير إسنادية وأطلق عليها مصطلح جُملة فعلية غير إسنادية، ونفى أن يكون في جُملة (اكتبْ) فاعل مستتر تقديره أنت. ومثل هذا الأسلوب يفتقر إلى الإسناد، وانتقد عبد الرحمن أيوب[154] في تسميته لجُملة النداء، ونعم وبئس، والتعجب، جُمَلاً غير إسنادية، ورأى أن الصحيح في تسميتها هو جُمَل فعلية غير إسنادية[155].

ويرى الباحث أنّ مثل هذه الجُمَل- أعني الأمر والنهي- جُمَل فعلية، وأنّ فاعلها قد يكون ظاهرًا أو مضمرًا، إذ لا يتصور أن يصدر أمر أو نهي من دون وجود مخاطب، أو متلقي. فأنت عندما تصدر أمرًا لشخص معين أو تنهاه عن فعل معين، فإنّك تسند فعل الأمر والنهي له، فعندما نقول ادرسْ، فإننا نسند فعل الدراسة إلى شخص معين يقوم بهذا

154- انظر، أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص129.

155- انظر، السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مرجع سابق، 210-213.

الحدث، لذلك فالفاعل يكون مستترًا، وهذا مخالف لما ذهب إليه السامرائي.

ومن الذين ذهبوا مذهب السامرائي، والمخزومي في التمييز بين الجُمَلتين عبد القادر المهيري، الذي رأى أن الجُملة الاسمية تكون اسمية إذا خلت من الفعل مطلقًا يقول: "إنّ الفصل بين الجُملة الاسمية، والجُملة الفعلية ينبغي أن يقع على أساس آخر، وهو نوع العناصر الأصلية المكونة لكل واحدة منهما فلا تعتبر الجُملة اسمية إلا إذا خلت من الفعل وتوضع في صنف الجُمَل الفعلية كل جُملة تضمنت فعلاً بغض النظر عن مرتبته"[156].

وهناك من العلماء من فرّق بين الجُمَلتين معتمداً على المعنى، وليس على العناصر التركيبية منهم أحد علماء اللغة المعاصرين إميل بنفنيست، فذهب إلى أن المعنى المستفاد من الجُملة الفعلية يتسم بأنواع من التخصيص تؤهله ليكون صالحًا لظروف محددة وزمان مضبوط مسندًا

156- المهيري، عبد القادر، مساهمة في تحديد الجُملة الاسمية، "مجلة حوليات الجامعة التونسية"، عدد 5، 1968م، تونس، ص13.

بضمير معين، والجُملة الاسمية تخلو من ذلك، وتسند إلى موضوع الكلام، ولا تخصص بزمان ولا بغيره من وسائل التخصيص[157].

إنّ الغلو في التفريق بين الجُملتين عند النحاة دفع برجشتراسر إلى نقدهم قائلاً: "فالجُملة إمّا اسمية أو فعلية، والنحويون فرقوا بينهما تفريقًا أشد من الحقيقة حتى أنّهم عبروا عن المسند إليه في الجُملة الاسمية بعبارة واحدة، هي "المبتدأ" وعبروا عنه في الجُملة الفعلية بعبارة أخرى، وهي "الفاعل" مع أن الفرق بين الجنسين في المسند فقط"[158].

وقد زاد الزمخشري (ت538 هـ) على نوعي الجُملة السابقين نوعين آخرين هما: الجُملة الظرفية، والجُملة الشرطية، فالجُملة عنده "على أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية"[159].

أمّا شارح المفصل، ابن يعيش (ت643 هـ)، فقد نسب هذه القسمة للجُملة التي تبناها الزمخشري إلى أبي علي، ورأى أنّها قسمة لفظية، تقوم

157- انظر، المهيري، عبد القادر، مساهمة في تحديد الجُملة الاسمية، "مجلة حوليات الجامعة التونسية"، عدد5، ص7-8.

158- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م، ص132.

159- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، مرجع سابق، ص24.

على الشكل، وخالفه في هذه القسمة معتبرًا الجُملة ضربين هما: الاسمية، والفعلية، لأن الجُملة الشرطية في الحقيقة مركبة من جُمَلتين فعليتين، الشرط (فعل وفاعل)، والجزاء (فعل وفاعل). واعتبر الجُملة الظرفية جُملة فعلية أيضًا: لأنّه في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل، يقول: "وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية، لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جُمَلتين فعليتين الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"[160].

وخالف ابن هشام الزمخشري، في اعتبار جُملة الشرط جُملة مستقلة، ورأى أنها تندرج في إطار الجُملة الفعلية حيث يقول: "وزاد الزمخشري وغيره الجُملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية"[161].

والمقصود بالجُملة الشرطية، أنّها الجُملة التي صدرها أداة شرط أو اسم شرط، وقد اختلف النحاة حول تصنيف الجُملة الشرطية، ويمكن لنا إجمال هذا الخلاف بما يأتي: فمنهم من ذهب إلى اعتبارها ضمن الجُملة الفعلية، بصرف النظر عن جُملة الجزاء اسمية كانت أم فعلية ومن بين

160 – ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص88.

161 – ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص7.

هؤلاء ابن يعيش، ومنهم من نظر إلى صدر الجُملة الشرطية، فإذا كان حرفاً، أو اسماً غير مبتدأ فهي من قبيل الفعلية، وإذا كان مبتدأ فهي من قبيل الاسمية، والمبدأ عند هؤلاء هو صدر الأصل "فالمعتبر ما هو صدر في الأصل"[162].

فمثلاً ابن هشام يعتبر جُملة: (إذا قام زيد فأنا أكرمه) اسمية، أو فعلية، وذلك بحسب العامل في الظرف (إذا)، فإذا كان العامل جُملة الجزاء- وهي مكونة من مبتدأ، وخبر- فصدر الكلام جُملة اسمية، وإذا كان العامل في (إذا) فعل الشرط، - وهي غير مخفوضة- فصدر الكلام جُملة فعلية[163]. واعتمادًا على هذا المبدأ، فإن جُملة ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[164]، فعلية؛ لأنّ المحذوف هو فعل ويقدرونه بـ (استجارك). أما جُملة (لولا العمل لخاب الأمل) فهي اسمية؛ لأنّ صدر الأصل فيها مبتدأ وهو (العمل).

162- الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، مرجع سابق، ص67.

163- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص8-9؛ والسيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984، ج2، ص195.

164- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (6).

ومن الذين تبنوا هذا المذهب جلال الدين السيوطي حيث يقول: "ويندرج فيها أيضًا (يعني الجُملة الاسمية) الجُملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيدٌ من يكرمه أكرمه، ويندرج في الفعلية بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زيدٌ إنْ يقم أقم معه، وزيدٌ أيهم يضرب أضربه"[165].

ومنهم من عدّ جُملة الشرط، قسمًا خاصًّا بالجُملة العربية، يقوم على أسلوب معين له خصوصيته والسبب في ذلك أن مكونات هذه الجُملة ثلاثة عناصر، هي: أداة الشرط، وجُملة الشرط، وجواب الشرط، وقد تضيف عنصرًا رابعًا وهو الرابط بين الشرط والجزاء، فإذا أدخلنا على جُملة الشرط أداة الشرط أو اسم الشرط فإن المعنى لا يتمّ إلا بحضور الجزاء، فأصبحت مرتبطة بعضها ببعض كارتباط المبتدأ بالخبر، والفعل بالفاعل. يقول ابن يعيش: "إنه لما دخل ههنا (أي على جُملة الشرط) حرف الشرط ربط كل جُملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا

165- السيوطي، جلال الدين، همع الهومع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق، ج1، ص96، وانظر، فخر الدين قباوة، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981م، ص19. وأحمد فالح مطلق، ظاهرة الحذف في الجُملة العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة) إشراف محي الدين رمضان، جامعة اليرموك، الأردن، 1985، ص21.

كالجُملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بِذِكِر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بِذِكِر الجزاء ولصيرورة الشرط والجزاء كالجُملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو زيدٌ إنْ تكرمه يشكرك عمرو... [166]".

ومهما يكن من أمر، فجُملة الشرط سواء اندرجت تحت الفعلية أم تحت الاسمية فإنّ لها خصوصيتها، وأسلوبها المنتشر بكثرة في الواقع اللغوي، وهي تركيب لغوي مستقل عن غيره من التراكيب مثل: القسم، والنداء، ولا نجزم بالقول إن الشرط والجزاء يكونان مكونين من فعل وفاعل دائمًا كما قال ابن يعيش، ولا سيما أن جُملة الجزاء قد تكون مركبة من اسم وفعل، أو من اسمين، ولذلك أوجدوا الرابط بين الشرط والجزاء.

ولقد وجدنا من المحدثين من جعلها نوعًا من أنواع الجُملة وأقام عليها دراسة مستقلة[167]. ونحن في دراستنا هذه جعلنا جُملة الشرط في

166 – ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص89.

167 – انظر، المطلبي، مالك يوسف، السياب، ونازك والبياتي، دراسة لغوية، ط2، دائرة الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1986.

فصل مستقل عن غيره، لأنها تقوم على أساس تركيب شرطي يجمع بين نوعين من الجُمَل، أو قل جُمَلتين، مربوطتين بأداة الشرط.

أمّا الجُملة الظرفية، فهي: "المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ، إذا قدرت زيدًا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بها"[168].

فابن هشام هنا يوافق الزمخشري في جعل الجُملة الظرفية نوعًا من أنواع الجُمَل في العربية، وتكون الجُملة ظرفية عنده في حالة واحدة وهي إذا قدرنا المرفوع فاعلاً بالظرف، ومثل جُملة أفي الدار زيدٌ؟، تحتمل أن تكون ظرفية، وتحتمل أن تكون اسمية، أو فعلية، والسبب في ذلك يعود إلى التقدير كما يرى ابن هشام فتكون اسمية إذا قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعًا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر، وهي ذات خبر إذا قدرناه مبتدأ، وذات فاعل مغن عن الخبر إذا قدرناه اسم فاعل، أما إذا قدرناه فاعلاً بـ (استقر)، فإنّ الجُملة تصبح فعلية.

168 – ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص7، والسيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص13.

ومثل هذا الأمر يدفع إلى اللبس، ويقود إلى الحيرة، لعدم وضوح منهج محدد في تحديد نوع الجُملة. واقترح الاكتفاء بالاعتماد على صدر الجُملة.

وعندما مثّل الزمخشري للجُملة الظرفية، بجُملة (خالد في الدار)[169]، فإنه أراد بالجُملة الظرفية (في الدار)، لأنّها واقعة خبرًا عن المبتدأ (خالد)، وأنّها متعلقة بفعل محذوف تقديره استقر، فحذف الفاعل منه ونقل إلى الظرف، أو شبه الجُملة، وعلى هذا يكون في جُملة (خالد في الدار) جُمَلتان. ثم إنّ هذا الشيء المحذوف اختلف في تقديره النحاة، أهو اسم أم فعل يقول ابن يعيش: "واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل، فذهب الأكثر إلى أنّه فعل وأنه من حيز الجُمَل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار"[170].

وذهب الكوفيون إلى اعتبار الاسم المرفوع بعد الظرف فاعلاً بالظرف كما في قوله تعالى: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[171]، فشك عندهم فاعل بالظرف. وعلى هذا تكون الجُملة فعلية، وفعلها محذوف تقديره (حلّ). واعلم أنّ هذه

169- انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص9.

170- ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص90.

171- القرآن الكريم، سورة إبراهيم، من الآية (10).

مسألة خلافية بين المذهبين البصري والكوفي، لأنّ البصريين قالوا: إن الاسم بعد الظرف يترفع بالابتداء[172].

ويرى الباحث أنّ الاسم المؤخر بعد الظرف يعرب مبتدأ، وأنّ شبه الجُملة المقدم يعرب خبراً لدلالة شبه الجُملة عليه، وأن المحذوف يقدر بكائن أو مستقر، وهذان اسمان أيضًا، ولو أنّهما يشبهان الأفعال، والسبب في ذلك قبولهما لعلامات الأسماء، فالجُملة من باب أمامك حاجز، أو في الدار رجل، اسمية.

وإلى هذا ذهب فخر الدين قباوة في معرض حديثه عن الجُملة الظرفية في الآيتين الكريمتين: ﴿إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[173]، و﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[174]، يقول: "زعموا أن "أجر" فاعل للظرف، و"شك" فاعل للجار والمجرور، والاختيار أنّ كلاً منهما مبتدأ مؤخر، حذف خبره لدلالة شبه الجُملة عليه، فالجُملة اسمية.

172- انظر، الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، بدون، 1982م، ج1، ص51-52.

173- القرآن الكريم، سورة التوبة، من الآية (32).

174- القرآن الكريم، سورة إبراهيم، من الآية (10).

أمّا مهدي المخزومي[175]، فقد جعل الجُملة الظرفية نوعًا مستقلًا من أنواع الجُملة، وهي عنده لا تنتمي إلى الفعلية لأن الفعل لا يظهر فيها، ولا تندرج تحت الاسمية لأنه في الاسمية يكون المبتدأ أو المسند إليه صدراً، والظرفية عنده هي التي يكون المسند فيها ظرفًا. ويكون متقدمًا مثل (أمامك عقبات)، أمّا إذا تأخر وتقدم المسند إليه مثل محمد في الدار، فهي ليست ظرفية عنده بل اسمية يقول: "لأن الاسمية ما كان المبتدأ، أو المسند إليه صدرًا ما لم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه"[176].

ويرى الباحث أنّ شبه الجُملة سواء أكان ظرفًا أم جارًا ومجرورًا يكون له متعلق سواء أكان مذكورًا أم محذوفًا، فإذا علقت مع الفعل فهي في إطار الفعلية مثل يذهب محمد إلى السوق، فـ (إلى السوق) شبه جُملة متعلقة بالفعل يذهب، إذن هي في إطار الفعلية، أمّا إذا علقت مع ما يشبه الفعل، وهو أحد المشتقات فهي في إطار الاسمية، لأنّ المشتقات تقبل علامات الأسماء، فقولنا عبد الكريم في البيت، فشبه الجُملة: (في البيت) متعلق بمحذوف تقديره كائن أو مستقر، وهو اسم لذلك تكون في إطار الاسمية، وليست الجُملة مكونة من جُمَلتين.

175- انظر، المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مرجع سابق، ص86-87.

176- المخزومي، المرجع السابق نفسه، ص87.

وقد أضاف بعض الباحثين المحدثين نوعًا آخر للجُملة، من حيث التركيب اللفظي أو قل الشكلي لها، وهي الجُملة الوصفية، والمقصود بها هي: التي يكون المسند فيها وصفًا عاملًا"[177]. أو بكلمات أخرى هي التي يكون صدرها وصفًا مكتفيًا بمرفوعه[178] مثل أناجح الطالب؟.

وفي حقيقة الأمر أنّ نحاتنا لم يغفلوا مثل هذه الجُمَل، وإنَّما أدرجوها ضمن مفهوم الجُملة الاسمية، فلو دققنا النظر في الأمثلة التي ضربها ابن هشام على الجُملة الاسمية، لوجدناه يقول: "وقائم الزيدان عند من جوّزه، وهو الأخفش والكوفيون"[179]. والمقصود بقوله عند مَنْ جوّزه، أي أنْ يعمل الوصف فيما بعده، من دون الاعتماد على نفي أو ما يشبهه، وهذا الوصف الذي يكون في صدر الجُملة يعرب مبتدأ شريطة اعتماده على نفي أو استفهام، وإلى ذلك ذهب البصريون- إلا الأخفش- إلى أنّ الوصف إذا اعتمد على نفي، أو استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعلاً مغنيًا عن الخبر نحو أقائم زيدٌ، وما قائمٌ زيد، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنّه لا يشترط هذا الاعتماد، وذلك مبني على رأيهم، أنه يعمل غير

177- نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجُملة العربية، مرجع سابق، ص25.

178- انظر، مصطفى، محمد صلاح الدين، النحو الوصفي، من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، 1979، ج2، ص19-20.

179- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص8.

معتمد"[180]. فالمبتدأ لا يكون إلا في الجُملة الاسمية، وبهذا تكون الجُملة الوصفية في باب الجُملة الاسمية، ويرى الباحث أنّه لا جديد فيها سوى التسمية.

خلاصة القول: إنّ الجُملة العربية تتركب من ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، والعبرة في تحديد نوع الجُملة هو صدرها، وقصد به النحاة المسند أو المسند إليه، وبما أن الكلمة تنقسم إلى اسم، وفعل، وحرف، فإن التركيب اللغوي للجُملة سيأخذ مادته من الأسماء، والأفعال، والحروف، معتمدًا على علاقة معنوية هي الإسناد، وبما أنّ الاسم+ الاسم يساوي جُملة اسمية، والفعل+ الاسم يساوي جُملة فعلية، والحرف+ الاسم يساوي جُملة فعلية مثل: (يا+ المنادى)، و(واو القسم+ المقسم به)، وأنّ الجُملة الشرطية تتردد بين الاسمية والفعلية، وكذلك الظرفية، فإنّه من المنطقي أنْ تكون الجُملة العربية قائمة على قسمين أساسين هما: الجُملة الاسمية، والجُملة الفعلية، تتفرع عنهما الأساليب الأخرى المشكلة للجُملة، مثل: القسمية والندائية، والوصفية أما الجُملة الشرطية، فنرى أنْ تكون قسمًا قائمًا بذاته، رغم أنّها تتكون من جُمَل فعلية

180 – السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، مرجع سابق، ج2، ص194.

أو اسمية، وذلك لأنّ التركيب شرطي، فالشرط يقتضي الجواب، أو الجزاء، وإذا لم يتمّ الثاني، فإن الجُملة تكون غير تامة الإفادة.

2.3) انقسام الجُملة العربية باعتبار الوصف:

صَنّف النحاة العرب الجُملة باعتبار وصفها إلى نوعين هما: الجُملة الكبرى، والجُملة الصغرى[181].

فالجُملة الكبرى هي: "الاسمية التي خبرها جُملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم"[182].

نفهم من هذا التعريف أن الجُملة الكبرى تنحصر بالجُملة التي يكون صدرها مبتدأ، وأخبر عنه بجُملة سواء أكانت اسمية أم فعلية، ولكن ابن

181- إن النحاة لا يقصدون بـ (كبرى، وصغرى) التفضيل، وإن كانت الصيغة فيهما، وإنما أرادوا بهما الوصف؛ لأن اسم التفضيل قد يستعمل بمعنى الصفة المشبهة. (انظر، قباوة، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، ص 24).

182- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص12، وانظر، الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب، ج2، ص39، والسيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص13. وشريف محمد، أبو الفتوح، التركيب النحوي، ج1، ص272.

obeikandl.com

هشام تنبه إلى قصور هذا التعريف وقال في موطن آخر: "كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مُصَدَّرة بالفعل نحو: ظننت زيدًا يقوم أبوه"[183].

فالجُملة الكبرى هي الجُملة المكونة من جُمَلتين، تقوم الثانية فيها على الأولى، ويربط بينهما رابط. كأن تكون الثانية مسندًا، أو ما كان أصله مسندًا، فجُملة: (قام أبوه) من قول ابن هشام: زيدٌ قام أبوه، تكون في محل رفع خبرًا عن زيد، وأمّا جُملة: (يقوم أبوه) من قول ابن هشام، ظننت زيدًا يقوم أبوه في محل نصب مفعولًا به ثانيًا للفعل (ظنّ)، وهي في أصلها كانت مسندًا لأنّها في محل رفع خبر عن زيد، قبل أن تدخل عليها (ظنّ).

وقد يطلق على الجُملة الكبرى، اسم الجُملة الجُمَلية[184]، التي هي نوع من الجُملة المركبة.

أمّا الجُملة الصغرى، فهي: "المبنية على المبتدأ كالجُملة المخبر بها في المثالين"[185] وهما: "زيدٌ قام أبوه، وزيد أبو قائم".

183 – ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص13.

184 – انظر، البواب، مروان، ومحمد حسان الطيان، استخدام اللغة العربية في المعلوماتية، مرجع سابق، ص52.

وتكون الجُملة الصغرى إمّا اسمية، وإمّا فعلية، وتتضمن مسندًا إليه واحدًا وتكون جزءًا متممًا للجُملة الكبرى. وقد تكون الجُملة صغرى، وكبرى في آن واحد، وقد مثّل ابن هشام[186] لها بقوله: زيدٌ أبوه غلامه منطلق"، والسبب في ذلك لأنّ هذه الجُملة احتوت على ثلاثة مبتدآت هي: (زيدٌ، وأبوه، وغلامه)، وكل واحد منها يحتاج إلى خبر، وجاء خبر كل مبتدأ منها جُملة اسمية، فمجموع كلامه: (زيد أبوه غلامه منطلق) جُملة كبرى، لأنّ خبر زيد جاء جُملة اسمية وهو: أبوه غلامه منطلق، وهذا الخبر يعتبر جُملة صغرى باعتبار مجموع الكلام، ويكون هو نفسه جُملة كبرى، لأنّه أخبر عن المبتدأ الثاني، وهو (أبوه) بجُملة اسمية هي: (غلامه منطلق)، وتكون هذه الأخيرة جُملة صغرى لا غير، لأنّه أخبر عن المبتدأ الثالث وهو (غلامه) باسم مفرد وهو منطلق.

إذًا تكون الجُملة صغرى وكبرى إذا كان فيها ثلاثة مبتدآت فأكثر. أمّا إذا كانت الجُملة قائمة برأسها، غير معتمدة على غيرها، ومكونة من

185- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص12، والسيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص13، والدسوقي، مصطفى محمد، حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ص39.

186- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص12-12، وخالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، مرجع سابق، ص33-34.

ركنيها الأساسين، فهي ليست بكبرى ولا بصغرى، وإنما هي جُملة بسيطة قائمة بنفسها[187]، ومثال ذلك قولنا: نجح الطالب، وكذلك: الله ربي.

ويُعرّف مروان البواب الجُملة البسيطة بأنّها هي التي" تتكون من مركب إسنادي واحد يؤدي فكرة مستقلة، سواء بدأ المركب باسم أو فعل أو وصف"[188].

وقد يطلق عليها اسم الجُملة القصيرة[189]، وهي المكتفية بركنيها الأساسين مثل قول إبراهيم عندما رأى القمر بازغًا: ﴿هذَا رَبِّي﴾[190].

ويرى الباحث أنّ هذه الجُملة الصغرى أو قل البسيطة، هي الوحدة الأساسية للكلام، أو هي عبارة عن الجُملة النووية [♥]، وهي عند المخزومي: "الوحدة الصغرى للكلام ذات المسند إليه الواحد نحو: رسم

187- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص25.

188- البواب، مروان، ومحمد حسان الطيان، استخدام اللغة العربية في المعلوماتية، مرجع سابق، ص51.

189- انظر، أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص277.

190- القرآن الكريم، سورة الأنعام، من الآية (77).

♥ - أي المؤلفة من عنصريها الأساسين، وذات فكرة إسنادية واحدة، كما هو موضح في قول المخزومي.

خالدٌ لوحة جميلة، خالدٌ رسام ماهر، فهاتان الجُمَلتان ذواتا مسند إليه واحد... وهو خالد"[191].

فالجُملة ذات المسند الواحد عنده صغرى أو بسيطة، بصرف النظر عن متممات الجُملة أو قل فضلاتها، بينما يسميها غيره الجُملة الممتدة، أو الموسعة، إذا تعلق بأحد ركنيها مفردات غير إسنادية، يقول البواب: "وتسمى الجُملة البسيطة ممتدة إذا تعلق بأحد ركنيها مفردات أو مركبات غير إسنادية نحو القمر طالع بين السحاب، حضر زيدٌ صباحاً، أقائم أخوك رغبة في الانصراف"[192].

وقد عدّ بعض الباحثين[193] -كما ذكرنا سابقًا- الجُملة الكبرى من قبيل الجُملة المركبة، وجعلوا هذه الأخيرة قائمة على أنواع منها: الجُملة المزدوجة أو (المتعددة) وهي المؤلفة من مركبين إسناديين أو أكثر، كل منهما قائم بنفسه، ولا يربط بينها إلا العطف، ويصلح كل منها أن يكون جُملة بسيطة أو ممتدة مستقلة، ولا مانع من وجود ضمير يرجع على

191- المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبق، مرجع سابق، ص226.

192- البواب، مروان ومحمد الطيان، استخدام العربية في المعلوماتية، مرجع سابق، ص51.

193- انظر، البواب، المرجع السابق نفسه، ص52-53.

مذكور في مركب سابق عليه، ومن أمثلة هذه الجُملة المركبة، غابت الشمس وحل الليل وسكنا فيه حتى الصباح.

ومنها الجُملة المتداخلة: وهي: المؤلفة من مركبين إسناديين بينهما تداخل أو ترابط ضمائري نحو أقبل محمد الفائز أخوه. فالضمير في (أخوه) هو الذي داخل المركبين الإسناديين في بعضها.

ومنها الجُملة المتشابكة: وهي: المؤلفة من مركبات إسنادية بينها تداخل ضمائري متعدد، وكل مركب إسنادي يؤدي وظيفة إعرابية فيها مثل: محمد أقبل أخوه يحمل كتابًا غلافه أزرق.

وقد ذهب المخزومي إلى اعتبار الجُملة الكبرى أنها المركبة من عدة جُمَل أو عبارات واحدة منها رئيسة انبنى عليها الكلام، والأخريات ملحقات يؤدين وظائف إعرابية نحو: الرجل الذي وجدته أمس يبكي بكاء يفتت الأكباد مرّ علينا اليوم وهو يبتسم[194].

ويرى الباحث أنّ المسند في هذه العبارة هو (مرّ علينا)، وهي جُملة فعلية، وأن فيها مسندًا إليه واحدًا وهو الرجل، فهذه الجُملة كبرى ذات

194- انظر، المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مرجع سابق، ص226.

وجهين، ولكن المخزومي أدخل عليها عناصر أخرى طولت العبارة وجعلتها طويلة معقدة[195].

ويرى الباحث أنّ الجُملة من حيث وصفها ينبغي أن تكون على صنفين هما: البسيطة ذات المركب الإسنادي الواحد، وكبرى، وهي المركبة من أكثر من مركب إسنادي، جمع بينها رابط، لأن كثرة التسميات والتفريعات تؤدي إلى تعقيد الأمور وتصعيبها، وهذا في اعتقادي ما دفع أنيس فريحة إلى اعتبار الجُملة تقوم على صنفين غير الاسمية والفعلية، وهما الجُملة البسيطة، والجُملة المركبة وأنّه يعتبر الجُملة المفيدة واحدة سواء بدأت بفعل أو باسم[196].

3.3) انقسام الجُملة العربية باعتبار الإعراب:

لقد اهتم النحاة بظاهرة الإعراب اهتمامًا كبيرًا، فذهبوا من خلالها إلى تحديد وظائف الكلمات داخل الجُملة، ولم يقتصر الجهد على تحديد وظيفة الكلمة وحدها بل تعداه إلى تحديد وظيفة الجُملة، وبناءً على ذلك قسّموا

195- انظر، أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص277.

196- انظر، فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، مرجع سابق ، ص185.

الجُملة من حيث الإعراب إلى قسمين، هما: الجُملة التي لها محل من الإعراب، والجُملة التي لا محل لها من الإعراب.

فإذا أدّت الجُملة وظيفة نحوية في التركيب، فإنّها تأخذ مكانة إعرابية، وتكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، وهي في هذه الحالة تشبه الاسم المفرد، لأنها تقوم مقامه، وقد قرّر النحاة مبدأ على تحديد الجُمَل المعربة، وغير المعربة، وينص هذه المبدأ على إحلال الجُملة محل المفرد، فإذا حلت فهي معربة، ولها وظيفة نحوية، وإذا لم تحل فهي غير معربة. يقول الجرجاني: "لا يكون للجُملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد"[197].

وذهب النحاة إلى أنّ الأصل في الجُمَل ألا تحل محل المفرد، ولهذا السبب علل ابن هشام تقديمه الجُمَل التي لا محل لها من الإعراب على عكسها في مغنيه، يقول: "وبدأنا بها (أي الجُمَل التي لا محل لها من الإعراب)؛ لأنها لم تحل محل المفرّد، وذلك هو الأصل في الجُمَل"[198].

197- الجرجاني، عبد القادر، دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص224.

198- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص15.

ويقول أبو حيان[199]: "أصل الجُملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنّما كان كذلك لأنّها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد؛ لأنّ المعرب إنّما هو المفرد، والأصل في الجُملة ألا تكون مقدرة بالمفرد"[200].

إنّ تقسيم النحاة للجُملة التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل من الإعراب، لم يقمْ على أساس المعنى، وإنّما على أساس تأويلها بالمفرد فحسب، مراعين في ذلك موقعها الإعرابي، وهنا يتساءل الباحث هل الجُملة التي تأخذ محلاً من الإعراب تؤدي معنى في الجُملة؟ والتي لا تأخذ محلاً من الإعراب لا تؤدي معنى فيها؟

والإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّ الجُملتين تؤديان معنى في الكلام، فكما أنّ الجُملة الواقعة خبرًا تؤدي معنى، بالإضافة إلى وظيفتها النحوية،

199- هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، ولد عام (654هـ)، برع في عصره في النحو، واللغة والتفسير، والأدب. أخذ عنه أكابر عصره مثل ابن عقيل والسمين الحلبي، .. ، ومن مؤلفاته البحر المحيط في التفسير، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، والتذكرة في العربية ، وتوفي سنة (745 هـ)، انظر ترجمته في بغية الوعاة، للسيوطي،ج1، ص280-285.

200- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، مرجع سابق، ج2، ص24.

فكذلك الجُملة الواقعة في جواب القسم، وجُملة الصلة، وجُملة التفسير، فإنّ المعنى لا يتمّ من دونها، رغم أنّها لا تؤدي وظيفة نحوية، ويرى الباحث أنّ الجُملة التي لا محل لها من الإعراب تشبه الحرف العامل، والفعل الماضي، وهذان لا محل لهما من الإعراب، إلا أنّهما يؤديان معنى في الجُملة، فالدلالة المعنوية لنوعي الجُملة قائمة، لا يستغني عنها.

والغاية من بيان الجُملة التي لها محل من الإعراب، والجُملة التي ليس لها محل هو تحديد علاقتها بما تتآلف معه من جُمَل أخرى، وكذلك موقعها، يقول قباوة: "إنّ الغاية من إعراب الجُمَل هي تحديد موقعها من الكلام وصلة كل منها بما قبلها وما بعدها منه. والحال واحدة سواء أكان للجُملة محل من الإعراب أم لم يكن لها محل. ذلك لأننا في إعراب الجُمَل نحدد مدى الجُملة ومكانها من العبارة وعلاقتها بالمفردات والجُمَل التي حولها"[201].

201- قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص33.

openkanal.com

وقد وجدنا من الباحثين المحدثين[202] مَنْ لم تُرُق له طريقة النحاة القدماء في تقسيم الجُملة ذات المحل الإعرابي، والجُملة التي لا محل لها، ويمكننا أن نُجْمِل انتقاداته في النقاط الآتية:

أولاً: يرى أن تصنيف النحاة للجُمَل يعوزه الاستقصاء، لأنهم أهملوا جانباً من الجُمَل رغم أن لها في أداء المعنى وظيفة لا يمكن أن تنكر، وأنها وظائف يمكن أن يقوم بها المفرد مثل الجُملة الواقعة مبتدأ، والجُملة الواقعة فاعلاً، أو مستثنى، أو مفعولاً مطلقاً، أو لأجله.

يقول الباحث: إنّ النحاة لم يهملوا الجُملة الواقعة فاعلًا، أو نائبًا عن الفاعل أو الواقعة مبتدأ، أو مستثنى، لأنّه وجد عندهم إشارات إليها وبخاصة عند ابن هشام في كتابه المغني[203]، والباحث يشير إلى هذا في هامش بحثه، ثم إنّ الجُملة لا تكون في محل نصب مفعولًا لأجله أو مفعولًا مطلقًا، لأنّ هذه المفاعيل تكون مصادر.

202- انظر، المهيري، عبد القادر، الجُملة في نظر النحاة العرب، "مجلة حوليات الجامعة التونسية"، تونس، 1966م، ص44-46.

203- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص57-58.

وقد رأينا في موطن آخر[204] يمثل للجُملة الواقعة مبتدأ من أن المصدرية، والفعل، وكذلك لجُملة الفاعل، وفي الحقيقة هذه مصادر مؤولة، وأنّ اعتبارها جُمَلًا يؤدي إلى الالتباس ثم لو اعتبرناها جُمَلًا قد حولت إلى باب الاسمية بواسطة اقترانها بالحروف المصدرية، فهي وصلتها تكون بمنزلة الاسم المفرد.

ثانيًا: ذهب المهيري إلى أنّ النحاة اعتمدوا على الشكل في تبويبهم للجُملة، وأنّهم أهملوا المعنى وضرب مثلاً لذلك يقوم على تمييز النحاة بين الجُملة الواقعة حالاً، والجُملة الواقعة نعتًا، واعتمدوا في ذلك على شكل الاسم الذي قبلها، فإذا كان نكرة كانت الجُملة (صفة) وإذا كان الاسم معرفة كانت الجُملة (حالاً)، ويرى أن الفرق في المعنى بين الجُمَلتين معدوم[205].

ورأى أنّ اعتمادهم على الشكل فحسب، وأسلوب ارتباطها ببقية الكلام جعلهم يطلقون مصطلحات تنبه إلى الشكل دون الإشارة إلى المعنى، ومثال ذلك الجُملة الاعتراضية، والاعتراض يفيد الإقحام بين

204- انظر، المهيري، عبد القادر، مساهمة في تحديد الجُملة عند النحويين، "الحوليات التونسية"، تونس، عدد3، 1966، ص44.

205- انظر، المهيري، الجُملة في نظر النحاة العرب، مجلة حوليات الجامعة التونسية، مرجع سابق، ص45.

عناصر الجُملة الأصلية، وأنّ هذه الجُملة الاعتراضية تضيف معنى جديدًا إلى الجُملة لا يغفله المتلقي.

ويرى الباحث أنّ النحاة القدماء ربطوا إعراب الجُمَل بالمفرد، فإذا أمكن تأويلها به أخذت محلًا من الإعراب، وإذا لم يمكن ذلك فلا محل لها، ويرى أنهم لم ينكروا المعنى، وهذه الجُمَل غير المعربة لا تحتل وظيفة نحوية، فمثلًا جُملة الصلة لا يمكن إنكار ما تضيفه من معنى، ولكنها لا تأخذ وظيفة نحوية، وكذلك الجُملة التفسيرية.

ثمّ يعود المهيري في نهاية مقالته، ويؤكد على الجانب الشكلي، وأنّها لا تستطيع إغفاله وهذا كلام صحيح، يقول: "وليس معنى هذا أنه يجب إهمال شكل الجُملة وبنيتها، فهذه الناحية لا يمكن إغفالها في تحليل الكلام"[206].

وننتقل للحديث عن الجُمَل التي لا محل لها من الإعراب، والجُمَل التي لها محل من الإعراب، وأشير هنا إلى أنني سأكتفي بذكرها مع التمثيل.

206- المهيري، الجُملة في نظر النحاة العرب، مجلة حوليات الجامعة التونسية، مرجع سابق، ص45-46.

أولاً: الجُمَل التي لا محل لها من الإعراب:

الأصل في الجُمَل ألّا تخضع لتأثير العوامل الإعرابية، لأنها مركبة، ولا تظهر عليها علامات الإعراب ما لم تقع في موقع المفرد ولم تقم مقامه[207]، وإذا وقعت موقع المفرد فإن الإعراب يكون على المحل، ولا تظهر عليها العلامة الإعرابية.

وقد بيّنَ النحاة الجُمَل التي لا محل لها من الإعراب، فقد ذهب ابن هشام ومن سار في فلكه إلى أنّها سبع جُمَل[208]، في حين ذهب أبو حيان إلى أنها اثنتا عشرة جُملة[209]. أمّا فخر الدين قباوة من المحدثين، فذهب إلى أنّها عشر جُمَل[210].

أمّا نحن، فسوف نذهب مذهب ابن هشام في الجُمَل التي لا محل لها من الإعراب وهي:

1) **الجُملة الابتدائية:** وهي الجُملة المفتتح بها الكلام، ولا تأخذ وظيفة إعرابية في الجُملة، لأن "الابتداء عامل معنوي، ولضعفه هذا لم يكن له

207- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص34.

208- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص15.

209- انظر، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مرجع سابق، ج2، ص24.

210- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص34.

عمل في غير الأسماء ولذلك كانت الجُملة التي يبدأ بها الكلام لفظًا أو تقديرًا لا محل لها من الإعراب"[211].

ويطلق عليها ابن هشام اسم المستأنفة أيضًا، والاستئناف عنده على ضربين الأوّل: الجُملة المفتتح بها الكلام، والثاني الجُملة المنقطعة عما قبلها، نحو: (مات فلان، رحمه الله)[212].

ومن أمثلة الجُملة الابتدائية: الشمس ساطعة، إن الشعبَ منتصرٌ.

وأرى أنّ ما ذهب إليه ابن هشام صحيح، لأنّ الجُملة المستأنفة نبتدي بها كلامًا جديدًا غير مرتبط وظيفياً مع ما قبله، لذلك لم يغفل هذه النقطة، وجعل النوع الثاني من الاستئناف (الذي هو الابتداء لغة)[213] الجُملة المنقطعة عما قبلها.

ومن أمثلة الجُملة المستأنفة أيضًا جُملة العامل الملغي لتأخره[214]. مثل: خالد مسافر ظننتُ.

211- قباوة، فخر الدين، المرجع السابق نفسه، ص35.

212- ابن هشام، مغنى اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص15-16.

213- انظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة أنف.

214- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص16.

2) **الجُملة الاعتراضية**[215]: وهي الجُملة الواقعة بين شيئين بهدف إفادة الكلام وتقويته وتحسينه، وهي لا تخلو من دلالة معنوية تضيفها إلى الجُملة حتى لو لم يكن لها وظيفة نحوية، وتجيء الجُملة المعترضة في مواطن متعددة منها على سبيل المثال:

1. أن تقع بين المبتدأ وخبره مثل: عبد الكريم- أظنُّ- طفل نجيب.

فجُملة: (أظنّ) لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها اعترضت بين المبتدأ وخبره.

وكذلك جُملة الاختصاص في قولنا: نَحْنُ- طلابَ اللغة العربية- مجتهدون.

فجُملة الاختصاص (طلاب اللغة العربية) لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المبتدأ والخبر. وجُملة الاختصاص جاءت لتوضيح الكلام.

2. أن تقع بين الفعل وفاعله أو قل: ومرفوعه، مثل:

وقد أدركتْني- والحوادث جمة- أسنةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عزل[216]

215- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2،ص21-40، والسيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج2، ص26، وقباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص64-76.

216- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص21.

obeikandl.com

فجُملة (والحوادث جمة) اعترضت بين الفعل (أدرك) ومرفوعه وهو (أسنة) لذلك لم تأخذ وظيفة نحوية.

3. أن تقع بين ما أصله المبتدأ والخبر، كأن تزاد بين اسم إن أو أحد أخواتها وبين الخبر مثل: لعلّك- والموعود حق لقاؤه- بدا لك في تلك القلوص بَدَاءُ.

فالجُملة المركبة من المبتدأ الأول، وخبره المكون من الجُملة الاسمية (حق لقاؤه) لا محل لها من الإعراب لأنها، وقعت بين اسم لعل، وخبره الذي هو الجُملة الفعلية.

4. أن تقع بين الشرط وجوابه ومثال ذلك نجده في قول زهير بن أبي سلمى:

سئمتُ تكاليف الحياة ومن يعشْ ثمانين حولاً - لا أبالك- يسأم[217].

إن جُملة (لا أبالك) جاءت معترضة بين فعل الشرط (يعش)، وجوابه يسأم والجُملة المعترضة هنا حسنّت الكلام وزينته جرياً على عادة قول العرب.

217- ابن أبي سلمى، زهير، ديوان زهير، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1960م، ص21.

5. أن تقع بين القسم وجوابه: مثل قولنا: والله- وأنا صادق في قولي- ما سرقت.

وقول الشاعر:

لَعَمْرِي- وَمَا عَمْري عَلَيَّ بِهَيِّن لَقَدْ نَطَقَتْ بَطَلا عَلَيَّ الأقارعُ[218]

فجُملة: (وَمَا عَمْري عَلَيَّ بِهَيِّن) وقعت بين القسم وجوابه، لذلك لا محل لها من الإعراب لأنّها معترضة.

6. أن تقع بين الاسم الموصول وصلته، ومثال ذلك قولنا: أنا الذي- والله- أعرف يوسف. فجُملة (والله) لا محل لها من الإعراب لأنها اعترضت بين الاسم الموصول وصلته جُملة (أعرف يوسف)، وواضح من هذا المثال أن الجُملة المعترضة يراد منها التوكيد.

ومثل قول الشاعر:

ذَاكَ الذي- وَأَبِيكَ- يَعْرِفُ مَالِكًا والحقُّ يَدْمَغُ ترهاتِ الباطلِ[219]

وتقع جُملة الاعتراض بين الموصوف وصفته مثل قوله تعالى: "وإنّه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيم"، وبين المضاف والمضاف إليه، مثل: هذا غلامُ

218- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص28.

219- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص29.

والله زيد. وبين قد والفعل مثل: قد والله أزورك، وبين حرف النفي ومنفيه مثل: المؤمن لا- والله- زال صادقًا في كلامه...

3) **الجُملة التفسيرية:** تكون الجُملة تفسيرية إذا كشفت الغامض مما سبقها، وعرّفها ابن هشام بقوله: "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[220] والمقصود بقوله فضلة أي لا محل لها من الإعراب، وبقوله: الكاشفة لحقيقة ما تليه، أخرج جُملة الصلة لأنّها كاشفة لحال ما تليه وليس لحقيقته، لأن معنى الاسم الموصول لا يتم إلا بها[221].

وابن هشام في قوله (فضلة) احترز به عن نوعين من الجُمَل هما:

أ) الجُملة المفسِّرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها محل من الإعراب بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال أو في الأصل.

ب) الجُملة المفسِّرة في أسلوب الاشتغال، وهذه لا يستغنى عنها لأنّها تفسِّر محذوفًا، فحذفها يخل في تركيب الجُملة ومعناه.

ويرى ابن هشام أنّه لا بد من هذا الضابط رغم إهمال النحاة له[222].

220- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص40.

221- انظر، الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب، ج2، ص56.

222- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص45.

فالوظيفة الدلالية للجُملة التفسيرية تكمن في تفسيرها، وتوضيحها وشرحها عن حقيقة المعنى الذي يأتي قبلها.

وتتجلى الوظيفة الدلالية للجُملة التفسيرية في قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النّجْوَى الذّين ظلموا هَلْ هَذا إلاّ بشرٌ مثلكم﴾[223] فجُملة: (هَلْ هذا إلا بشرٌ مثلكم) جاءت مفسرة للنجوى، وهل هنا تدل على النفي[224].وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِّ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[225]، فجُملة: (خلقه من تراب) جاءت موضحة وكاشفة لمعنى ما قبلها وهو (مثل آدم)، فشأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين، وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤمِنُونَ بالله﴾[226]، فجُملة تؤمنون بالله جاءت مفسرة وكاشفة لنوع التجارة.

وللجُملة التفسيرية ضربان هما:

1. أنْ تكون خالية من أحرف التفسير أي غير مصدّرة بها، وغالبًا ما يكون لهذه الجُملة وجه آخر من الإعراب، فجُملة: (هل هذا إلا بشرٌ

223- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية (3).

224- انظر ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص40.

225- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (59).

226- القرآن الكريم، سورة الصف، الآية (10)، (11).

مثلكم) من الآية الكريمة: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [227]، قد تكون بدلاً من النجوى في محل نصب، وقد تكون معمولة لقول محذوف[228]، وكذلك الأمر في جُملة (خلقه من تراب) في الآية الكريمة السابقة، فقد تكون في محل نصب حال من آدم[229].

2. أنْ تكون مُصدَّرة بأحد حرفي التفسير، وهما: أ) (أيْ) المفتوحة الخفيفة، فمن مواضع استعمالها "أن تكون عبارة وتفسيرًا، وهي التي تقع في موضعها (أنْ)، فتقول: قمْ أي انطلق"[230]، فجُملة أيْ انطلق تفسيرية لا محل لها من الإعراب ومن شواهد (أيْ) التفسيرية قول الشاعر:

وَتَرْمِيني بالطرفِ أيْ أنتَ مذنبٌ وَتَقْلِينَني لكنّ إيّاك لا أقْلِي[231]

227- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية (3).

228- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص40، وقباوة، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص81-82.

229- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص82.

230- المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت 702 هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، من دون تاريخ نشر، ص135.

231- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص41.

فجُملة: (أي أنت مذنب) جاءت مفسِّرة لما قبلها، وهو جُملة (ترميني) بالطرف، ونلاحظ أنّ (أيْ) وقعت بين جُمَلتين تامتين، وأن الثانية فسّرت معنى الأولى.

وقد تدخل (أيْ) على الأسماء، وأشباه الجُمَل، ولكن ما بعدها يكون عطف بيان مثل: هذا هزبر أي أسدٌ مفترس، وقطعتُ بالمدية أيْ بالسكين[232].

ب) (أنْ) المفتوحة المخففة، التي تكون بمعنى أيْ، "وهي لا تدخل إلا على الجُمَل ويشترط أن تتقدمها جُملة تامة أيضًا"[233]. وتكون (أنْ) بمعنى العبارة يقول ابن اجني: "تكون "أنْ" التي معناها العبارة كالتي في قوله عزّ وجل: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[234] قالوا: معناه أي وامشوا. وهذه أيضًا لا يجوز الوقف عليها؛ لأنّها تأتي يعبّر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبلها. فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليُفسرَّ به ما قبلها"[235].

232- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص77.

233- قباوة، فخر الدين، المرجع السابق نفسه، ص79.

234- القرآن الكريم، سورة ص، من الآية (6).

235- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ط2، تحقيق: حسين هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م، ج2، ص684-685.

ومن أمثلة (أنْ) التفسيرية قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[236]، فجُملة (أن اصنع الفلك) لا محل لها من الإعراب، لأنها فسّرت معنى الجُملة التي قبلها، ونلاحظ أنَّ (أنْ) وقعت بين جُملتين تامتين، الثانية منهما موضحة ومفسرة للأولى.

إنّ دلالة الجُملة التفسيرية- وهو توضيح معنى ما سبقها وكشف حقيقته- لا يختلف عليها اثنان من النحاة، بينما المحل الإعرابي للجُملة التفسيرية، ليس موطن اتفاق عند النحاة، فهم لا يجمعون على أنه لا محل لها من الإعراب، ومن الذين لهم رأي مخالف لعدم إعرابها، أبو علي الشّلوبين[237] (ت645 هـ)، فقد جاء في حاشية الصبان: "وقال الشّلوبين جُملة التفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو: زيدًا ضربته لا محل لها، وفي نحو: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾

236- القرآن الكريم، سورة المؤمنون، من الآية (27).

237- هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزديّ المعروف بالشّلوبين، ولد (562 هـ) عالم بالعربية، ونقد الشعر، أقرأ نحو ستين سنة، وعلا صيته، واشتهر ذكره، صنف تعليقًا على كتاب سيبيويه، وشرحين على الجزولية، له كتاب في النحو اسمه التوطئة. انظر، السيوطي، بغية الوعاة، مرجع سابق، ج2، ص224-225.

[238] في محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجُملة لهم لكان منصوبًا[239]. وذكر ابن هشام، أنّ الشّلوبين، يخالف في اعتبار الجُملة التفسيرية لا محل لها، فقال: "قولنا إنّ الجُملة المفسِّرة لا محل لها خالف فيه الشّلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره"[240].

نفهم من هذا الكلام تعتبر الجُملة المفسِّرة معربة إذا كان المفسَّر له وظيفة نحوية، أما إذا كان المفسَّر غير معرب فهي كذلك. ومن الذين ارتضوا مذهب الشّلوبين، السيوطي في كتابه همع الهوامع إذ يقول: "وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجُملة عطف بيان أو بدلاً"[241].

ونفهم من قول السيوطي أمرين:

1. إذا كان المفسَّر له محل من الإعراب، فإن الجُملة التفسيرية تكون تابعة للمفسَّر في المحل الإعرابي، فإذا كان معربًا فلها محل وإلا فلا محل لها.

238- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية (9).

239- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج2، ص73.

240- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص45.

241- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، مرجع سابق، ج4، ص57.

2. أن الجُملة التفسيرية تقوم بالدلالة الوظيفية والمعنوية التي يقوم بها كل من البدل، وعطف البيان، وتتمثل في التفسير والتوضيح[242].

ويرى الباحث أنّ الجُملة التفسيرية إذا صدرت بحرف تفسير، فلا محل لها من الإعراب سواء فسرت مضمرًا، أو ظاهرًا. أمّا إذا خلت من حرف التفسير فإننا نميل إلى الشّلوبين في إتباع الجُملة المفسِّرة للمفسَّر من حيث المحل الإعرابي.

4) **الجُملة الواقعة صلة:** والمقصود بها الجُملة التي تلي اسماً موصولاً، والأسماء الموصولة لا يكون لها معنى من دون جُملة الصلة، وكذلك الحروف الموصولة، ويقصد بالحروف الموصولة أو قل حروف الصلة الحروف المصدرية، وهي: أنْ وأنّ، وكي، ولو، والذي في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[243]، وما، وهمزة التسوية[244]:

242- انظر، العظامات، حسين ارشيد الأسود، أسلوب الجُملة التفسيرية في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير) إشراف: إبراهيم السيد، جامعة آل البيت، الأردن، مرجع سابق، ص24.

243- القرآن الكريم، سورة التوبة، من الآية (69).

244- انظر، مسلم، عمر، المفصل في نحو العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ط2، مركز إبداع المعلم، فلسطين، 2003، ص120.

ومن أمثلة ذلك قولنا: أعجبني ما فعلت، فالمصدر المؤول من (ما + الجُملة التي بعدها) في محل رفع فاعل، أما صلة الحرف وحدها وهي جُملة (فعلت) فلا محل لها من الإعراب، و (ما) وحدها لا تكون فاعلاً لأنّ "الحرف لا إعراب له لا لفظًا ولا محلاً"[245].

أمّا الجُملة الواقعة صلة لاسم موصول، فلا محل لها من الإعراب، ومثال ذلك: جاء الذي نجح، فجُملة (نجح) لا محل لها من الإعراب، لأنّها صلته للاسم الذي قبلها، أما الاسم الموصول (الذي)، فمحله من الإعراب فاعل. أمّا القول إنّ الذي مع صلة في محل رفع فاعل، فهذا الكلام مردود كما قال ابن هشام، لأن الإعراب يظهر في نفس الاسم الموصول[246]، نحو: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[247]. فالاسم الموصول مفعول به منصوب بالياء، والجُملة التي بعده لا محل لها من الإعراب.

5) **جُملة جواب القسم:** جُملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب وهي الجُملة التي "يجاب بها القسم الصريح أو المقدّر الذي دلت عليه قرينة لفظية: اللام الموطئة لجواب القسم، لام التوكيد في فعل المستقبل

245- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج2، ص22.

246- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص53.

247- القرآن الكريم، سورة فصلت، من الآية (29).

المثبت المفصل بنون التوكيد"[248]. ومن أمثلة القسم الصريح نجده في قوله تعالى: ﴿يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [249].

إنّ جُملة:(إنك لمن المرسلين) لا محل لها من الإعراب، لأنها وقعت في جواب قسم صريح، ومن الأمثلة أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [250].

ومن أمثلة القسم المقدّر، نجده في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[251]، فجُملة: (لينبذّن في الحطمة) وقعت في جواب قسم مقدّر لذلك لا محل لها من الإعراب.

ومن الأمثلة الأخرى قولنا: لأجتهدنّ في طلب العلم، فهذه الجُملة لا محل لها من الإعراب لأنها واقعة في جواب قسم مقدّر، وهو (واللهِ).

6) الجُملة الواقعة في جواب شرط غير جازم أو جازم غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية[252]:

248- قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص85.

249- القرآن الكريم، سورة يس، الآيات (1-3).

250- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (38).

251- القرآن الكريم، سورة الهُمزة، الآية (4).

252- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص52-53.

إنّ هذا العنوان يضم نوعين من الجُمَل غير المعربة، وهما: الواقعة في جواب شرط غير جازم، والواقعة في جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، أو إذا الفجائية، وهناك من النحاة من عاملهما على أنهما جُمَلتان منفصلتان، فزاد في عدد الجُمَل التي لا محل لها من الإعراب[253].

والرأي عندي أنْ نعتبرها جُملة واحدة؛ لأنّها تستخدم في أسلوب لغوي واحد وهو الشرط.

ومن أدوات الشرط غير الجازمة لَو، لَوْمَا، لَوْلا، لَمّا، إِذَا، أمّا[254]، ومن الأمثلة على الجُملة غير المعربة الواقعة في جواب شرط غير جازم نحده في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[255]. فجُملةَ: (لفسدت الأرض) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها واقعة في جواب شرط غير جازم، ومثل قولنا: لما حضر محمد صار الأولاد ثلاثة. فجُملة: (صار الأولاد ثلاثة) لا محل لها من الإعراب لوقوعها في جواب شرط غير جازم.

253- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، ص93-106.

254- المطلبي، مالك يوسف، السياب، ونازك، والبياتي، دراسة لغوية، مرجع سابق، ص78-80. وقباوة، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص93.

255- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (251).

وأمّا الجُملة الواقعة في جواب شرط جازم[256]، فإنّها تكون غير معربة إذا خلت جُملة الجواب من الرابط وهو: (الفاء أو إذا الفجائية)، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيرًا يَرَه﴾[257]. فجُملة: (يره) لا محل لها من الإعراب، لأنها لم تقترن بالفاء، ومن الأمثلة الأخرى قول زهير بن أبي سلمى:

ومنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوًا صَدِيقَه وَمَنْ لا يُكرِّم نفسه لا يُكرَّمِ[258]

فجُمَلتا جواب الشرط في هذا البيت وهما: (يحسب عدوًّا صديقه، ولا يكرَّم) لا محل لهما من الإعراب، لأنهما غير مقترنتين بالفاء أو إذا الفجائية.

أمّا إذا اقترنت جُملة جواب الشرط الجازم بالرابط، فإن لها محلاً من الإعراب وهذا على عكس جُملة جواب الشرط غير الجازم، فإنها غير معربة سواء اقترنت بالرابط أم لم تقترن. وقد ذهب الدسوقي في حاشيته إلى أن جُملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب لأنها لا تقع موقع المفرد. قال: "والحق أن جُملة جواب الشرط لا محل لها مطلقًا كان الشرط

256- من أدواته: مَنْ، مَا، أيْ، كيفما، إنْ، إذما...

257- القرآن الكريم، سورة الزلزلة، الآية (7).

258- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، مرجع سابق ، ص88.

جازمًا أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن بإذا أو الفاء أو كان مقترنًا بأحدهما وذلك لأن كل جُملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها"[259].

7) الجُملة التابعة لجُملة ليس لها محل من الإعراب:

إذا تبعت الجُملة جُملة لا محل لها من الإعراب، فإنها لا تأخذ وظيفة نحوية في الجُملة، ومن المعروف أن التوابع في اللغة العربية هي: العطف، والبدل، والنعت، والتوكيد، وعطف البيان. أما التوابع في الجُمَل، "فهي اثنان فحسب: العطف والبدل. أما عطف البيان، فإنه يُضم إلى البدل، لأنه منه، وأما الصفة، فإنها لا تكون للجُمَل، لأن الجُملة لا توصف وأما التوكيد فإنه لا يكون في الجُمَل إلا لفظيًّا"[260].

والمقصود بالتوكيد اللفظي: "هو تكرار اللفظ السابق بنصه... وقد يكون جُملة فعلية، أو: جُملة اسمية"[261]. نحو: العلم نورٌ العلم نورٌ، فالجُملة الثانية لا محل لها من الإعراب، لأنها تابعة لجُملة ابتدائية. والابتدائية لا تأخذ محلاً من الإعراب.

259- الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ج2، ص65.

260- قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص121.

261- حسن، عباس، النحو الوافي، مرجع سابق، ج3، ص525.

أمّا إذا عطفت الجُملة على جُملة لا محل لها من الإعراب، فإنها لا تأخذ محلاً مثل: قام عبد الكريم ولم يقم عبد الله. فالجُملة الثانية معطوفة على الأولى الابتدائية، لذلك لم تأخذ جُملة (لم يقم عبد الله) مكانًا من الإعراب.

وكذلك إذا أبدلت الجُملة من جُملة لا محل لها من الإعراب، مع أنّ جمهور النحاة لم يثبتوا وقوع الجُملة بدلاً أو عطف بيان، خلافًا لأبي علي الشّلوبين[262].

ومن أمثلة الجُملة المبدلة من جُملة لا محل لها نجده في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾[263].

نلاحظ أن جُملة: (يضاعفْ له العذاب)، مبدلة من جُملة جواب الشرط (يلق أثامًا) وجُملة جواب الشرط ليس لها محل من الإعراب لعدم اقترانها بالفاء، وكذلك الجُملة المبدلة منها، ونلاحظ كذلك أن جُملة: (يخلدْ فيه مهانًا) لا محل لها من الإعراب، لأنّها عطفت على جُملة ليس لها محل من الإعراب.

262- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص45، والدسوقي، حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ج2، ص59.

263- القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآيتان (68، 69).

ثانيًا: الجُمَل التي لها محل من الإعراب:

رأينا أنّ الجُمَل التي لا تؤول بمفرد، لا يكون لها محل من الإعراب، أمّا إذا استطعنا أنْ نؤول الجُملة بالمفرد، فإنه يكون لها محل من الإعراب، وذهب بعض النحاة أنه لا يُشترط في الجُملة تأويلها بمفرد كي تكون معربة، وإنّما إذا صلحت أن تقع موقعه تأخذ إعرابه ومن هؤلاء الرضي حيث يقول: "فإنْ قيل: خبر المبتدأ أيضًا إذا كان جُملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، قلت: لا نُسلم وما الدليل على ذلك؟ فإن هذه دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان قطعي عليها سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبدأ الإفراد، بل لو ادّعى أن الأصل قيد الجُملة لم يبعد، لأن الإخبار في الجُمَل أكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفى في تقدير الإعراب في الجُمَل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه"[264].

والمقصود بالمفرد الذي تقدر به الجُملة، أو تحل محله، أو تقوم مقامه، واحد من ثلاثة هي: المصدر أو المشتق (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة)، أو الفعل.

264- ابن الحاجب، جمال الدين، الكافية في النحو، مرجع سابق، شرح رضي الدين، ج2، ص259.

فتقدر الجُملة بالمصدر إذا وقعت موقعه مثل قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾[265]. فجُملة (تقوم) في محل جر مضاف إليه، وتؤول بمصدر فعلها، وهو: قيامك.

أما تأويل الجُملة بالمشتق، فنجده في الآيات الكريمة الآتية:

﴿وَجَاءوا أَبَاهُم عِشاءً يَبْكُون﴾[266].

﴿إِنّ الذين يرْمُونَ الْمُحْصَناتِ الغافلاتِ المؤمناتِ لُعِنُوا في الدّنْيا والآخرة﴾[267].

﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[268].

فجُملة: (يبكون) من الآية الأولى، في محل نصب حال، وتؤول بالاسم المفرد (باكين)، وهو اسم فاعل، أمّا جُملة: (لعنوا في الدنيا والآخرة)، فهي في محل رفع خبر إنّ، ويمكن تأويلها باسم المفعول وتقديره: (ملعونون).

أمّا جُملة: (يحزنون) من الآية الثالثة، فيمكن تقديرها بالصفة المشبهة، وهي (حزينون)، وموقع الجُملة في محل رفع خبر للمبتدأ (هم).

265- القرآن الكريم، سورة الطور، الآية (48).

266- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية (16).

267- القرآن الكريم، سورة النور، الآية (23).

268- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (28).

أمّا الثالث الذي تقدر به الجُملة، وتقوم مقامه، فهو **الفعل المضارع**، ويكون ذلك إذا وقعت موقعه في جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا الفجائية.

ومثال ذلك قول الشاعر:

فمَنْ يُعطَ في الدنيا قَرينًا كَمِثْلِها فَذَلك، في عَيْشِ الحياةِ رشيدُ[269]

فجُملة جواب الشرط المقترنة بالفاء وهي: (فذلك... رشيد)، والمكونة من مبتدأ وخبر في محل جزم؛ لأنّها تؤول بفعل مضارع، هو (يرشدُ).

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود بعض الجُمَل المعربة التي لا تؤول بمفرد، والمقصود بذلك الجُملة المحكية، لأنها ترد كالكلمة الواحدة بمنزلة المفرد، ويراد لفظها لا معناها فلا تقتضي التأويل، وغالبًا ما تقع موقع مفرد محذوف بعد القول، فيكون لها تأويلها الإعرابي دون تأويل مثل: "قل: الحمد لله"، "وقيل: الحمد لله". فهي في الأولى في محل نصب مفعول به، وفي الثانية في محل رفع نائب فاعل[270].

269- جميل بن معمر، ديوان جميل، جمع وتحقيق: حسين نصار، مكتبة مصر، الفجالة، من دون تاريخ، ص66.

270- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل، وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص129-131، بتصرف.

أمّا الجُمَل التي تؤول بمفرد أو تقوم مقامه، فهي سبع جُمَل عند ابن هشام[271]، وعشر جُمَل عند فخر الدين قباوة[272]، أمّا أبو حيان، فقد توسع في تصنيفها، فبلغت عنده الجُمَل المعربة اثنتان وأربعون جُملة بالمتفق عليه بين النحاة والمختلف عليه[273].

والسبب في كون عدد الجُمَل كبيرًا عند أبي حيان أنه فصّل الأحوال الإعرابية للجُملة في مواطن الرفع، والنصب، والجزم، والجر.

والرأي عندي أن الجُمَل المعربة هي سبع جُمَل، لأنّ الواقعة خبرًا تكون معربة سواء أكانت خبرًا للمبتدأ، أم خبرًا لكان، أم خبرًا لكاد... الخ، وأنَّ مثل هذا التعدد يؤدي إلى اللبْسِ والنفور، وسأعتمد على تقسيم ابن هشام لأنه مناسب. والجُمَل المعربة هي:

1) **الجُملة الواقعة خبرًا:**

تكون الجُملة الواقعة خبرًا، إمّا في محل رفع، وإمّا في محل نصب، فإذا كانت خبرًا للمبتدأ، أو إنّ وأخواتها، فإنّها تكون في محل رفع، ومثال ذلك

271- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص56.

272- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص132.

273- انظر، السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج2، ص30.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾[274]. ومثال الجُملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ قوله تعالى: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[275]. فجُملة (يبسط الرزق..) في محل رفع خبر للمبتدأ لفظ الجلالة الله.

وتكون الجُملة خبرًا في محل نصب، إذا وقعت خبرًا لكان وأخواتها، أو كاد وأخواتها، أو الحروف العاملة عمل ليس، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[276]، فجُملة: (تذكر يوسف) في محل نصب خبر الفعل الناقص (تفتأ).

أمّا إذا كان المبتدأ اسم شرط جازم، فإن خبره يكون مجموع جُمَلتي فعل الشرط وجوابه نحو: من يدرس ينجح، فالخبر في هذا المثال جاء مركبًا من جُمَلتي الفعل، الجواب. ونشير هنا إلى أن هذه القضية غير مجمع عليها، فابن هشام وآخرون[277] يرون أن جُملة فعل الشرط هي الخبر، وذهب آخرون إلى أن جُملة الجواب هي الخبر، وهنا يحصل المشكل، في

274- القرآن الكريم، سورة الكوثر، الآية (1).

275- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية (26).

276- القرآن الكريم، سورة يوسف، من الآية (85).

277- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص136، والسيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج2، ص64، والدسوقي، حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ج2، ص114.

كون جُملة الجواب متصلة بالفاء، فإن محلها سيكون الجزم، فكيف تكون الجُملة ذات موقعين في آن واحد؟[278] وأرى أن مجموع جُملتي الشرط وجوابه، تشكلان الخبر؛ لأن فعل الشرط والجواب ينزلان بمنزلة الشيء الواحد، فإذا اعتبرنا (يدرس) من قولنا: (من يدرس ينجح) خبرًا، تحول الأسلوب إلى استفهامي، وهناك فرق بين الشرط والاستفهام، وإذا إن الخبر جُملة سواء أكان في محل رفع أم نصب، فلا بد من وجود رابط يربط الخبر بالمبتدأ، وغالبًا ما يكون ضميرًا.

والسؤال الآن: هل يجوز للخبر الجُملة أن يكون إنشائيًّا؟ مثل: زيد اضربه، وعمرٌ هل جاءك؟ إن الإجابة نجدها عند ابن هشام، الذي قال عن محل الجُملتين: (اضربه، وهل جاءك) في محل رفع خبر المبتدأ، خلافًا لمن قال: هما في محل نصب بقول مضمر هو الخبر، لأنّ الإنشائية لا تكون خبرًا[279]، ونحن نميل لرأي ابن هشام في كون الجُملة الإنشائية خبرًا، ومثال ذلك في التنزيل قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾[280]. فجُملة: (ما

278- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص143.

279- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص56.

280- القرآن الكريم، سورة القارعة، الآية (1).

القارعـة) إنـشائية اسـتفهامية وهـي في محـل رفـع خـبر للمبتـدأ الأول (القارعة).

2) الجُملة الواقعة حالاً:

إذا وقعت الجُملة حالًا، فإن محلها النصب لا غير، وتؤول بمفرد مشتق، وتبين هيئة صاحبها، ويشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة، لذلك وجدناهم يقولون: الجُمَل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال[281]. وقد تكون الجُملة الواقعة حالاً اسمية، أو فعلية، ويشترط في الجُملة الواقعة حالًا ما يلي:

1. أن تكون خبرية لا إنشائية. مثل: رأيته يأكل.

2. أن تكون غير مصدرة بحرف استقبال، أو لن، وذلك لعدم دلالة المضارع بعدها على الحال نحو: جاء زيدٌ سيركب. فجُملة: (سيركب) لا تصلح أن تكون حالية لأن السين أخلصت دلالتها للمستقبل.

3. أن تكون مشتملة على رابط مثل: الواو، أو الضمير، وقد يجتمعان أي (الواو والضمير)، أو الواو وقد، وقد يجتمعان أو لا.

وذهب بعض النحاة إلى أن الجُملة إذا كانت فعلية فعلها مضارع مجرّد من (قد) و(إذن) فإن الواو لا تجوز معها. وكذلك يجوز في جُملة الحال

281- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص80.

المصدرة بفعل ماض أن تقترن (بقد) والواو، لأن (قد) تقرب زمن الفعل للحال[282]. ومن الأمثلة على الجُملة الحالية:

1. قال تعالى: ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[283]، رأيت يوسف وهو يركض.

2. قال تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْض﴾[284]، وقال تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[285]. جاءني خالد وجهه مشرق.

3. قال امرؤ القيس:

وَقد أغتَدي والطيرُ في وَكَناتِها بِمُنْجردٍ قيدَ الأوابدِ هيكلِ[286]

4. قال تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم﴾[287].

282- انظر، مسعد، عبد المنعم فايز، الحجة في النحو، ط2، مطبعة روان التجارية، القدس، 1987م، ص229-230. وقباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص178-180.

283- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية (29).

284- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (36).

285- القرآن الكريم، سورة القصص، الآية (25).

286- امرؤ القيس، شرح ديوان امرئ القيس، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1969، ص36.

287- القرآن الكريم، سورة الصف، الآية (5).

5. ما لقيته إلا أكرمني، وما لقيته إلا وأكرمني، ما لقيته إلا وقد أكرمني.

6. جاءني زيد وقد خرج أبوه.

إنّ جُمَل الحال التي تحتها خط من أمثلة الرقم (1) جاء فيها رابطان هما الواو والضمير بينما جُمَل الحال التي تحتها خط من أمثلة الرقم (2)، فقد جاءت برابط واحد، وهو الضمير سواء أكان ظاهرًا كما في جُملة: (بعضكم لبعض عدو)، وجُملة: (وِجهه مشرق). أو مستترًا كما في جُملة (تمشي)، فهو ضمير مستتر، ونلاحظ أيضًا أن الواو لم ترتبط مع هذه الجُملة لأنها خالية من قد.

أمّا جُملة: (والطير في وكناتها)، فقد جاءت في محل نصب على الحال، والرابط فيها هو الواو فقط.

وإذا نظرنا إلى جُملة الحال في المثال رقم (4)، وهي (وقد تعلمون) نجد أن جُملة الحال ربطت (بالواو+ قد)، أما لو جردت من قد، فلا يجوز ربطها بالواو.

أمّا إذا نظرنا إلى جُمَل الحال في المثالين رقم (5 + 6)، نلاحظ أن فعلها ماض، وأنها وقعت بعد (إلا) أو بدونها وأنه يجوز ربطها بالضمير فقط أو بالواو والضمير، أو بالواو والضمير وقد.

3) **الجُملة المضاف إليها:**

هذه الجُملة تضاف إلى الأسماء[288]، وهي تكون في محل جر بالإضافة، ولا تظهر عليها العلامة الإعرابية، والجُملة التي تكون في محل جر بالإضافة إما فعلية أو اسمية، والأصل في الجُملة المضاف إليها الفعلية، لأنها غالباً ما تضاف إلى أسماء الزمان لتناسب المضاف إليه في الدلالة على نطاق الزمان، والفعل يدل على الزمان لذلك كانت الفعلية هي الأصل في الإضافة، أمّا الجُملة الاسمية المضاف إليها، فإنّ الجزء المتمم للفائدة منها يكون فعلاً، أما ما فيه رائحة الفعل[289].

ومن الأمثلة على الجُملة الواقعة في محل جر مضاف إليه ما يأتي:

288- حدد ابن هشام هذه الأسماء التي تضاف إليها الجُملة، وعددها ثمانية وهي: أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء، وحيث، وآية بمعنى علامة، ذو في قولهم اذهب بذي تسلم، ولدن، وريث، وقول، وقائل، انظر ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص67-72.

289- انظر، ابن الحاجب، الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستراباذي، مرجع سابق، ج2، ص103، وانظر قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص191.

1. قال تعالى: ﴿وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [290].

2. قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [291].

3. قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [292].

4. اجلس حيث زيدٌ جالس.

5. أقيم النُّصْبُ حيث سقط الشهداء.

6. قال الشاعر: **ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِي تَمِيمًا بِآيةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا** [293]

7. توقف ريث أخرج إليك.

8. قال الشاعر: **لزمنا لدُنْ سألتمونا وفاقكُم/ فلا يكُ منكُم للخلاف جنوحُ** [294]

إنّ الجُمَل المضاف إليها في المثال رقم (1) هي: (ولدتُ)، و(أموت)، و(أبعث حيًّا) وكلها في محل جر مضاف إليه، وأنّ الظرف لم يضف إلى الجُملة وإنما أضيف إلى المصدر الذي تضمنته الجُملة، فالمعنى: يومَ ولادتي، ويوم موتي، ويوم بعثي حيًّا "لأنّ الإضافة إلى الجُملة على غير

290- القرآن الكريم، سورة مريم، الآية (33).

291- القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية (13).

292- القرآن الكريم، سورة غافر، آية رقم (16).

293- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص70.

294- ابن هشام، المرجع السابق نفسه، ج2، ص70.

obeikandl.com

الأصل إذًا المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجُملة"[295].

أمّا الجُملة المضاف إليها في المثالين (2 + 3)، فهي اسمية خبرها فعل في جُملة: (هم على النار يفتنون)، واسم فاعل يدل على معنى الفعل في جُملة: (هم بارزون) يقول ابن الحاجب (ت 646 هـ): "والاسمية المضاف إليها إمّا أن يستفاد لزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلاً... أو بكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة وإن كان جزآها اسمين"[296].

أمّا المضاف في المثالين رقم (4 + 5)، فهو كلمة (حيث)، وهو من ظروف المكان الملازمة للإضافة إلى جُملة فعلية كانت أو اسمية، وهي تختص بذلك دون أسماء المكان ولا يشترط في إضافتها للجُملة ملازمتها للظرفية، فقد تضاف إليها إذا خرجت[297] عنها، مثل: أخرج من حيث خرج صديقك، فحيثُ هنا في محل جر، ومضافة إلى الجُملة التي بعدها.

295- ابن الحاجب، الكافية في النحو، مرجع سابق، ج2، ص103.

296- ابن الحاجب، الكافية في النحو، مرجع سابق، ج2، ص103.

297- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص69.

وقد تكون في محل مفعول به ومضافة إلى الجُملة مثل: الله يعلمُ حيث دُفن الشهيد[298].

ولعل السبب في وجوب إضافتها للجُمَل من غير سائر ظروف المكان؛ لأنّها ظرف مبهم، بل موغل في الإبهام، ولا يدل على مكان معين، فأشبهت الظرف (إذ) الدال على الزمن في إبهامه، وهو يحتاج لجُملة توضحه، وكذلك (حيث)، يقول ابن يعيش: "أبهمت حيث ووقعت عليها جميعًا (أي على الجهات الست) فضاهت في إبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها فكما كانت (إذ) مضافة إلى جُملة توضحها أوضحت (حيث) بالجُملة التي توضح بها إذ من ابتداء وخبر، وفعل وفاعل"[299].

أمّا (آية) بمعنى علامة من المثال رقم (6)، فقد أضيفت إلى الجُملة الفعلية، لأنّ العلاقة تدل على الزمن، وكذلك (ريث) الذي هو مصدر راث، فقد أضيف إلى الجُملة الفعلية، لكونه مصدرًا بمعنى البطوء قام مقام الزمن والأصل: زمان ريث خروجي، والكلمتان (ريث وعلاقة

298- انظر، مسعد، عبد المنعم، العمدة في النحو ومعه شواهد تطبيقية، ط1، جمعية الإصلاح الخيرية، القدس، 2003م، ج2، ص617.

299- ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج4، ص91.

جازت إضافتها للجُملة الفعلية لكونها "دخيلين في معنى الزمان أضيفا إلى الفعلية في الأغلب مصدرة بحرف مصدري"[300].

أمّا (لدن) في المثال رقم (8) فقد أضيف إلى جُملة فعلية مثبتة فعلها متصرف، وتدل كلمة (لدن) على أوّل غاية الزمان أو المكان، فإذا أضيفت إلى الجُملة أخلصت للزمان، لأنه لا يضاف للجُملة من ظروف المكان إلا حيث، يقول ابن الحاجب: "لدن مثل عضد سألته النون هي المشهورة ومعناها أول غاية زمان أو مكان نحو لدن صباح، ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من، فإذا أضيفت إلى الجُملة تمحضت للزمان لما تقدم أن ظروف المكان لا تضاف إلى جُملة منها إلا حيث"[301].

4) **الجُملة الواقعة مفعولاً:**

وتكون هذه الجُملة في موضع النصب، لأنّ المفرد المفعول به يكون منصوباً، وتكون علامته الإعرابية مقدرة. ومن الأمثلة على الجُملة الواقعة مفعولاً ما يلي:

1. قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[302].

300- ابن الحاجب، الكافية في النحو، مرجع سابق، ج2، ص104.

301- ابن الحاجب، الكافية في النحو، مرجع سابق، ج2، ص123، وانظر، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج4، ص100.

302- القرآن الكريم، سورة مريم، من الآية (30).

2. قال تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾[303].

3. أتقولُ موسى في الدار؟

4. ظننتُ الولد يلعب في الغرفة.

5. أعلمتُ زيدًا أخاه يسافر غدًا.

6. قال تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[304]، ظننت لزيدٌ مسافرٌ.

إنّ جُملة: (إنّي عبد الله) من المثال الأول جاءت في محل نصب مقول القول أو مفعول به، وتكون كذلك إذا لم تنب عن الفاعل في باب القول خاصة مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[305]؛ فالجُملة الاسمية: (هذا الذي...) في محل رفع نائب فاعل.

أمّا جُملة: (إن الله اصطفى لكم الدين) من المثال الثاني، في محل نصب مفعول به إما لقول مقدر أو بالفعل المذكور على رأي الكوفيين[306]، وهذه الجُملة غير مصدرة بحرف تفسير ولو كانت كذلك لما كان لها محل من الإعراب، مثل: وترمينني بالطرف أي أنت مذنب.

303- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (132).

304- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية (12).

305- القرآن الكريم، سورة المطففين، الآية (17).

306- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص59.

أمّا جُملة: (موسى في الدار) من المثال الثالث، فإنها تحتمل الحكاية، فتكون (مبتدأ وخبرًا في كل نصب، أو أن تجري القول مجرى الظن فيكون (موسى) مفعولاً، أولاً وشبه الجُملة في محل نصب مفعولاً ثانيًا[307].

أمّا جُملة: (يلعب في الغرفة) من المثال الرابع، فهي في محل نصب مفعول به، وكذلك الأمر جُملة: (يسافر غدًا)، فهي في محل نصب مفعول به ثالث لأعلم.

أمّا جُمَلتا: (أي الحزبين أحصى، ولزيد مسافر)، فقد علق عنهما العامل، فهما في محل نصب سدتا مسد مفعولي نعلم، وظن.

وكما يجوز في الجُملة المعلقة أن تقع نائباً عن الفاعل مثل: (عُلم أقام زيدٌ)؟، فإنها تقع فاعلاً مثل قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[308]. ورأى ابن هشام غير هذا فهي عنده في محل نصب، وعلى رأي من قال إنها فاعل، فإنها تزاد في الجُمَل التي لها محل من الإعراب[309].

307- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص60.

308- القرآن الكريم، سورة إبراهيم، من الآية (45).

309- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص57-58.

وعلى هذا تكون الجُملة في محل نصب مفعول به، إذا وقعت مقولًا للقول أو مفعولًا ثانيًا لظن وأخواتها[310]، أو مفعولًا ثالثًا لأعلم، أو في محل نصب سدت مسد مفعولي ظن وأخواتها إذا كانت معلقة بأحد أدوات التعليق وهي لام الابتداء أو أسماء الاستفهام، وغيرها.

5) الجُملة الواقعة جوابًا لشرط جازم، إنْ اقترنت بالفاء أو إذا:

إذا صُدرت جُملة جواب الشرط الجازم بالفاء، أو إذا الفجائية، فإن الجُملة تكون في محل جزم، بفعل أداة الشرط، مثل قوله تعالى:

﴿ومَنْ يضللِ اللهُ فَما لهُ مِنْ هَادٍ﴾[311].

﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [312].

﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [313].

﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾[314].

310- انظر، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجُمَل، مرجع سابق، ص41.

311- القرآن الكريم، سورة الرعد، من الآية (33).

312- القرآن الكريم، سورة الروم، الآية (36).

313- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية (186).

314- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية (88)، (143).

obeikandl.com

إنّ جُملة جواب الشرط في الآيات السابقة اقترنت بالفاء أو إذا الفجائية لذلك فهي في محل جزم.

وقد قرئت (يذر) بالجزم، لأنها عطفت على المحل[315].

إذا كانت الفاء مقدرة غير ملفوظة، فجُملة جواب الشرط في محل جزم، وكأن الفاء موجودة، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان[316]

فجُملة جواب الشرط اسمية وهي: (الله يشكرها)، لكن الفاء محذوفة، ورغم ذلك فالجُملة في محل جزم.

ولعل السبب في جعل مثل هذه الجُمَل في محل جزم، لأنّها غير مصدرة بما يقبل الجزم لفظًا أو محلًا، كالفعل المضارع أو الماضي، فإذا صدرت بأحدهما دون وجود (لن) أو السين، أو قد أو سوف.. فإن الفعل يجزم أو يكون في محل جزم، ولا علاقة عندئذٍ للجُملة بالجزم، مثل: إن تدرس تنجح، وإنْ جئت أكرمتك[317].

---

315 – انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص72.

316 – انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2 ص72.

317 – انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص72، والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ج3، ص286.

6) **الجُملة التابعة لمفرد:**

إنّ الجُملة التابعة لمفرد، يكون محلها من الإعراب بحسب ما يكون عليه المفرد من الحالات الإعرابية، فإذا كان المفرد نكرة فإن الجُملة التي بعده تكون صفة، ومن الأمثلة على ذلك واضح في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[318]، فجُملة (يسعى) في محل رفع نعت أو صفة لرجل. ومثل: سمعت عصفورًا يغرّد فوق الشجرة، فجُملة يغرّد فوق الشجرة في محل نصب صفة. ومثل: "سقيا لمجاهد ضحّى بدمه لوطنه" فجُملة (ضحى بدمه...) في محل جر صفة.

ومن هنا فإن الجُملة التابعة لمفرد تكون بحسب ما يكون عليه المفرد من الإعراب.

وقد تكون الجُملة التابعة لمفرد مبدلة منه وتتبعه في الإعراب، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[319]. فجُملة (إنّ ربك..) بدل من (ما) وصلتها إذ المعنى ما يقول الله لك إلا ما قاله للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة..

318- القرآن الكريم، سورة يس، الآية (20).

319 القرآن الكريم، سورة فصّلت، الآية (43).

ومن الشواهد عل إبدال الجُملة من المفرد قوله:

إلى الله أَشْكُو بِالمَدِينةِ حَاجَةً وبِالشامِ أُخْرَى كَيفَ يلتقيان؟[320].

فقد أبدلت الجُملة الاستفهامية من حاجة وأخرى، فهو يشكو إلى الله حاجتين له تعذّر التقاؤهما.

وقد تكون الجُملة التابعة لمفرد معطوفة عليه، فهي تعطف بالحرف على مفرد يشبه الفعل مثل اسم الفاعل، أو المصدر الصريح، ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[321]، فهنا عطف جُملة (يقبضن) على (صافات)؛ لأنّها تشبه الفعل، وعلى ذلك تكون الجُملة في محل نصب ومؤولة بمشتق وهو قابضات.

ومن الأمثلة أيضًا: خالد حاضر وأخوه غائب، وتكون الجُملة معطوفة إن قدرنا الواو حرف عطف والجُملة معطوفة على الخبر، وإن عطفنا جُملة على جُملة، فلا محل لها من الإعراب، وإن قدرت الواو حالية كانت الجُملة في محل نصب[322].

---

320 ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص77.

321 – القرآن الكريم، سورة الملك، الآية (19).

322 – انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص75–76، والدسوقي، حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ج2، ص78.

نخلص من هذا أن الجُملة التابعة لمفرد تكون في العطف، أو البدل، أو النعت، وتتبعه في حالته الإعرابية، ونلاحظ أن الجُملة لا تتبع المفرد في التوكيد، "لأن الجُملة لا تؤكد المفرد"[323].

7) الجُملة التابعة لجُملة لها محل:

إذا تبعت الجُملة جُملة لها محل من الإعراب، فإن حكم الأولى يسري على الثانية، وقد حصر ابن هشام الجُملة التابعة لجُملة أخرى في بابي العطف والبدل[324].

ومن أمثلة العطف ما يلي: كان الولد يلعب ويأكل.

فإنّ الجُملة الثانية: (يأكل) معطوفة على (يلعب) التي هي في محل نصب خبر كان، فتكون المعطوفة في محل نصب أيضاً. وكذلك في قولنا محمد سافر أخوه وقعد صديقه. فجُملة: (قعد صديقه) معطوفة على الجُملة الصغرى (سافر أخوه)، أما إذا عطفت على الكبرى فلا محل لها من الإعراب، وإذا قدرت الواو على الحالية، فالجُملة في محل نصب.

323- الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي، مرجع سابق، ج2، ص78، وقباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص230.

324- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص77-78.

obeikandl.com

أمّا إتباع الجُملة على البدلية، فيشترط في الثانية- أي البدل- أن تكون أوفى في تأدية المعنى من المبدل منها[325]، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[326].

فجُملة: (أمدكم بأنعام..) مبدلة من جُملة: (أمدكم بما تعلمون)، ولا يخفى أنّ الجُملة الثانية أوفى في الدلالة على المعنى المراد من الأولى.

وقد نبّه ابن هشام إلى وجود جُمَلتين أخريين لهما محل من الإعراب هما: الجُملة المستثناة، والمسند إليها، فقال: "انحصار الجُمَل التي لا محل في سبع جار على ما قرّروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجُملة المستثاة، والجُملة المسند إليها"[327].

والجُملة المستثناة يكون محلها النصب، وتأتي بعد الأداة (إلاّ) ولا تكون إلا في الاستثناء المنقطع؛ لأنّ الجُملة لا تكون جزءًا من المفرد،

325- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص78، وقباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص237.

326- القرآن الكريم، سورة الشعراء، الآية (132-133).

327- ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص79.

وتستثنى منه، وتقدر بمصدر من دون حرف سابك[328]. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾[329].

فجُملة: (مَنْ تولى...) في محل نصب مستثنى والتقدير: لست عليهم بمسيطر إلا تعذيب الله منْ تولى وكفر.

أمّا الجُملة المسند إليها، فقد مثل لها ابن هشام[330] بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[331]. فجُملة: (أأنذرتهم)، جاءت في محل رفع مبتدأ (مسند إليها)، وسواء خبر، وفي الحقيقة أن جُملة أنذرتهم سبقت بهمزة التسوية، وهي من الحروف المصدرية، لذلك قدرت باسم مفرد، وهو إنذارك وعدمه سواء، وإن كان الأمر كذلك، فإن جُملة: (وأن تصوموا) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[332]

328- انظر، قباوة، فخر الدين، إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل، مرجع سابق، ص189.

329- القرآن الكريم، سورة الغاشية، الآيات (22-24).

330- انظر، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص79.

331- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (6).

332- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (183).

مسند إليها، وأرى أن الحرف المصدري وما يسبك معه يكون في منزلة الاسم المفرد ويأخذ محلاً من الإعراب.

4.3) انقسام الجُملة من حيث الأسلوب:

إنّ البلاغيين لم يفصلوا بين مصطلحي الجُملة، والكلام، وإنما استعملوا الكلام مرادفًا للجُملة والعكس صحيح، والكلام عندهم ينقسم إلى قسمين: خبري وإنشائي[333]، وبناء على ذلك فالجُملة عندهم تنحصر في الأسلوبين السابقين وهي: "إما خبرية: الله خالق كل شيء، أو إنشائية: ربنا اغفر لنا"[334]، وسواء أكانت الجُملة خبرية، أم إنشائية، فهي مكونة من ركنين هما المسند والمسند إليه[335]. أما الذي يزيد على هذين

333- انظر، القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، التلخيص في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص38، هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مرجع سابق، ص13 وعلي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، ص47-48.

334- إسبر، محمد سعيد، وبلال جنيدي، الشامل: معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، مرجع سابق، ص13

335- انظر، إسبر، المرجع السابق نفسه، ص408.

الركنين الأساسين فإن البلاغيين يكتفون بالتعبير عنه بقولهم المشهور متعلقات الإسناد أو القيود[336].

أمّا الجُملة الخبرية، فهي الجُملة التي تحتمل الصدق أو الكذب، ومقياس الصدق والكذب لمحتوى الجُملة الخبرية هو مدى مطابقتها للواقع وعدمه، وقيل مدى مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ[337].

وللجُملة الخبرية أنواع وأساليب، منها الجُملة الخبرية المثبتة "وهي الوحيدة- في التركيب اللغوي- التي لا تحتاج إلى أداة"[338]. سواء أكانت اسمية أم فعلية وقد تكون الجُملة الخبرية مؤكدة، ومنفية.

وقد يأتي الخبر على واحد من الأنواع الآتية[339]:

336- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص277.

337- انظر، السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص78، والقزويني، التلخيص في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص38، والإيضاح في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص16.

338- شريف، محمد أبو الفتوح، التركيب النحوي وشواهده القرآنية، ط2، مكتبة الشباب، ج1، ص244.

339- انظر، العظامات، حسين، ارشيد الأسود، أسلوب الجُملة التفسيرية في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير) غير منشورة، مرجع سابق، ص12.

1. الخبر الابتدائي: وهو الذي يخلو من أدوات التوكيد. مثل قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[340].

2. الخبر الطلبي: ويكون مؤكدًا بمؤكد واحد، ويكون هذا للمتردد، مثل قولنا: إن الله غفور رحيم.

3. الخبر الإنكاري: ويكون مؤكدًا بأكثر من مؤكد، وهذا يكون للجاحد، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[341].

وقد تكون الجُملة خبرية لفظاً إنشائية معنى، ومثال ذلك جُملة: (الحمدُ للهِ)، إذ المراد بها إيجاد الحمد، لا الإخبار بأنه سيوجد[342].

340- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (7).

341- القرآن الكريم، سورة المنافقون، من الآية (1).

342- الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، مرجع سابق، ص39.

obeikandl.com

أمّا الجُملة الإنشائية، فهي الجُملة التي لا تحتمل صدقًا أو كذبًا[343]، فأنت لا تستطيع الحكم على الجُملة الإنشائية بالصدق أو الكذب، لأن مضمونها يتناول شيئًا لم يحدث بعد، أو أنه حدث وانقضى، وأنت تبدي إعجابك، أو ذوقك فيه. وفي الجُملة الإنشائية يقول ابن الحاجب (ت 464 هـ): "والإنشائية: كل جُملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلّق العلم به. وبيانه أنك إذا قام بنفسك طلب الماء من زيد، وعلمت حصول ذلك الطلب، فإذا قصدت التعبير عن الطلب باعتبار تعلّق العلم به، قلت: طلبتُ من زيد ماء، فإن قصدت التعبير عن نفس الطلب من غير نظر إلى تعلّق العلم به قلت اسقني وكذلك التقدير في جميع معاني الإنشاء كالاستفهام والتمني، والنداء.."[344].

وينقسم الإنشاء إلى قسمين هما: الإنشاء الطلبي، والإنشاء غير الطلبي، فالإنشاء الطلبي هو: "ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت

343- ابن الحاجب، أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الأمالي النحوية، ط1، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، 1985م، ج2، ص138، وانظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص32.

344- ابن الحاجب، المرجع السابق نفسه، ج4، ص80.

الطلب"[345]. أو هو بعبارة أخرى ما يتأخر وجود معناه من وجود لفظه[346].

ومن أساليب الإنشاء الطلبي: 1) الأمر: مثل: اعبدوا ربكم، 2) النهي: مثل: لا تصاحب الأشرار، 3) الدعاء، مثل: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[347]، 4) العرض، مثل قولي لابني بلطف: ألا تدرس، 5) التحضيض مثل قولي: بعنف للكسول: هلاّ درست دروسك، 6) التمني، مثل قولي: ليتني أحقق أهدافي، 7) الترجي، مثل قولنا: لعل المريض يشفى، 8) النداء مثل قولنا: يا محمد أقبل، 9) الاستفهام، مثل: هل القدس محررة؟

345- القزويني، جلال الدين أو عبد الله، الإيضاح في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص135، عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مرجع سابق، وعتيق، علم المعاني، مرجع سابق، ص80.

346- عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، مرجع سابق، ص80.

347- القرآن الكريم، سورة فصلت، الآية (40).

obeikandl.com

أمّا الإنشاء غير الطلبي، فهو "ما لا يستلزم مطلوبا ليس حاصلًا وقت الطلب"[348]. ويندرج تحت الإنشاء غير الطلبي، أسلوب القسم، وأسلوبا المدح والذم، وأسلوب التعجب، [349].

ومثال القسم، قولنا: واللهِ ما سرقت، ومثال أسلوب المدح، قولنا: نعم القائد خالد، ومثال أسلوب التعجب، قولنا: ما أَجْمَل النجاح، ومثال أسلوب أفعال المقاربة قولنا: كادت الشمس تغيب.

ومن الجدير ذكره هنا أنّ البلاغيين لا يكادون يلقون بالاً إلى أنواع القسم الثاني من الإنشاء كما اهتموا بالإنشاء الطلبي، أما النحويون، فقد اهتموا بهذا النوع من الأساليب الكلامية كما اهتموا بالإنشاء الطلبي، بل ونجدهم قد أفردوا أبوابًا لها في كتبهم النحوية.

ولكن ما الفرق بين الإنشاء الطلبي وغير الطلبي؟ إنّ الفرق بينهما هو أن الإنشاء الطلبي يطلب حصول شيء ما، إلا أنّه غير حاصل وقت الطلب، وإنما يحصل بعد الطلب. أما الإنشاء غير الطلبي، فهو لا يطلب حصول شيء وقت الطلب، وإنّما يكون حاصلاً فتبدي تعجبك منه، أو تمدحه، أو تذمه، ويكون هذا الأمر من غير علمك به.

348- هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مرجع سابق، ص13.

349- انظر، المرجع السابق نفسه، ص13.

وأشير هنا إلى أنّني تخيرت لدراسة الجُملة في هذه الأطروحة تقسيم أهل المعاني للجُملة، وهو الجُملة الخبرية، والجُملة الإنشائية، وأضفت إليهما قسمًا ثالثًا وهو الجُملة الشرطية، وجعلتها قسمًا قائمًا برأسه. لأن هذا النوع من الجُمَل يقوم على تلازم جُمَلتين قد تكون إحداهما خبرية، والثانية إنشائية، وجُملة الشرط ذات طبيعة دلالية خاصة. وأن الدلالة لا تؤخذ منها إلا بوجود الجُملتين، وتلازمهما، فلا يمكن لنا القول: إنّ جُملة الشرط فضلة، وان الفائدة تتحصل بجواب الشرط، وأنه إذا كان خبريًّا فالجُملة الشرطية خبرية، وإذا كان إنشائيًّا فالجُملة الشرطية إنشائية[350].

وإنّما يرى الباحث أنّ جُملة الشرط وحدة مستقلة تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسة هي أداة الشرط، وجُملة الشرط، وجواب الشرط، مع إقرارنا بأن جُمَلتي الشرط قد تختلفان خبراً وإنشاء اسمًا وفعلاً.

5.3) انقسام الجُملة من حيثُ البنية:

إنّ قسمة الجُملة إلى بنيتين إحداهما عميقة، والأخرى سطحية، تعود إلى مدرسة النحو التوليدي والتحويلي الحديثة التي يتزعمها تشومسكي،

350- انظر، الحمصي، محمد طاهر، الجُملة بين النحو والمعاني، (رسالة دكتوراه)، ص3-4، بتصرف.

فهذه المدرسة تحلل الجُملة إلى شقين، يقول الرشيد أبو بكر: "إنّ من أهمّ مميزات المدرسة النحوية الحديثة المعروفة بمدرسة التحويلات النحوية، أو بتفصيل أكثر مدرسة النحو التوليدي التحويلي، أنها تشكل مرحلة نحوية في تحليل الجُمَل ذات شقين: جانب يعني بتحديد التركيب العميق للجُملة، وجانب آخر يصف التركيب الظاهري، أو السطحي للجُملة"[351].

وفي هذا الإطار لا نريد أنْ نتكلم عن نظرية تشومسكي، ولا عن قوانينها، وإنما سنقتصر في حديثنا على بنيتي الجُملة العميقة، والسطحية. فما المقصود بهما؟

أولاً: البنية العميقة للجُملة:

قد يطلق عليها مصطلحات مرادفة مثل: البنية التحتية، أو التركيب العميق أو الباطني، والمقصود بالبنية العميقة أنها البنية التي ترتبط بالمعنى ارتباطًا أساسيًّا، وبناء على ذلك جاءت تعريفات البنية العميقة في فلك هذا المعنى، ومن تعاريفها ما يلي: "هي الأساس الذهني المجرّد لمعنى

351- أبو بكر، الرشيد، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، العدد الأول، السنة الأولى، 1982م، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ص65.

معين، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جُمَلي أصولي يكون هذا التركيب رمزًا لذاك المعنى وتجسيدًا له، وهي النواة التي لا بد منها لفهم الجُملة ولتحديد معناها الدلالي، وإن لم تكن ظاهرة فيها"[352].

وهي: "بناء الجُملة بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم وتأخير، وحذف وإضمار، أو استتار في ضوء قواعد وقوانين التحول التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد، والتركيز على جانب من جوانبه ممثلاً في مبنى صرفي من مباني الجُملة"[353].

وهي: "العمليات العقلية العميقة الكامنة وراء المظهر المحسوس للجُملة"[354].

من خلال هذه التعريفات للبنية العميقة أو قل التحتية للجُملة، نلاحظ أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاني والأفكار الذهنية، كي تمثل

352- عمايرة، خليل، النظرية التحويلية وأصولها في النحو العربي، "المجلة العربية للدراسات اللغوية"، المجلد الرابع، العدد الأول، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، 1985م، ص38.

353- الخليل، عبد القادر مرعي، الجُملة الإفصاحية في ديوان الشابي، (رسالة ماجستير)، إشراف: خليل عمايرة، مرجع سابق، ص39، نقلاً عن Noam Chomsky, Aspects of the theory of syntax 10,16, 18.

354- الملاح، ياسر إبراهيم، المنهاج التحويلي التوليدي، مرجع سابق، ص11.

"الصورة الدّلالية"[355]. إذًا البنية العميقة تساوي الدلالة، وهذه الدّلالة، والمعاني لا يعرفها المتلقي، ولا يحس بها السامع إلا عندما تتحول إلى أصوات أو كلمات مكتوبة، متبلورة بفكرة نواة، مرتبطة بتركيب جُمَلي أصولي.

ثانيًا: البنية السطحيّة للجُملة، هي: "المظهر المحسوس أو الأداء الواقعي للجُملة، ويتمثل ذلك في الصوت أو الرسم"[356].

وهي: "الكلام المنطوق المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقواعد التحويلية في اللغة، فبها يتم انتظام الكلمات في جُمَل يعبر بها المتكلم عن علاقة ذهنية (معنى) بكلمات محسوسة منطوقة"[357].

وهي: "الترتيب العام للكلمات بشكل منطوق"[358].

355- الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1993م، ص94.

356- الملاح، ياسر إبراهيم، المنهاج التحويلي التوليدي، ط1، مرجع سابق، ص11.

357- عمايرة، خليل، النظرية التحويلية وأصولها في النحو العربي، "المجلة العربية للدراسات اللغوية"، مرجع سابق، ص39.

358- عنبر، عبد الله نايف، الجُملة الاسمية بين التوليد والتحويل، (رسالة ماجستير)، إشراف علي الحمد، جامعة اليرموك: الأردن، 1985م، ص21.

والبنيـة الـسطحية هـي: أسـاس التحقـق الـصوتي أو الكتـابي للبنيـة العميقـة[359]، ومـن خـلال هـذه التعريفـات للبنيـة الـسطحية نلاحـظ أنهـا الجُمَـل المنطوقـة أو المكتوبـة، والمتآلفـة مـن الأفكـار أو قـل الجُمَـل النـواة للمعنى أو البنية العميقة، وبذلك تكون البنية الـسطحية هـي النـاتج عـن العمليات العقلية الذهنية بشكل ملموس ومحسوس صوتًا أو كتابة.

وبناء عـلى ذلـك فالعلاقـة بـين البنيتـين علاقـة تكامليـة، تتـضافر فيهـا الجهود لربط الأصوات بالمعـاني. ولكـن البنيـة الـسطحية تكـون محكومـة بمجموعة من القوانين والقواعد يطلق عليها اسم قوانين التحويل.

فمثلاً إذا قلنا: **يأخذ الطالب ملاحظات بقلم يكتب به على الدفتر** فهذه الجُملـة مكونـة مـن بنيتـين إحـداهما سـطحية، وهـي المكتوبـة، والخاضـعة لقوانين تآلف الكلمات، والأخرى عميقة وهـي المعـاني والأفكـار، وهـذه المعاني تجسدها الجُمَل الآتيـة:

- يأخذ الطالب ملاحظات.
- يكتب الطالب بالقلم.
- يكتب الطالب على الدفتر.

---

359 – انظر، أبو بكر، الرشيد، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، المجلـة العربيـة للدراسـات اللغويـة، مرجـع سـابق، ص65، ونعـيم الكـراعين، علـم الدلالة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص94.

وتربط بين الجُمَل الثلاث علاقات رئيسة هي: (الطالب، الملاحظات، القلم، الدفتر). وهذه هي عناصر البنية العميقة التي تجسدت في كلمات منطوقة متتابعة شكلت البنية السطحية، المتألفة من الجُمَل الثلاث. فتكونت جُملة تحويلية معبرة عن الكلمات السابقة وهي (يأخذ الطالب ملاحظات...) بصرف النظر عن الكيفية التي تأتي عليها البنية السطحية[360].المهم أنّ الدلالة تتغير "ولهذا السبب توصف التحويلات النحوية بأنها محايدة من حيث الدلالة"[361].

وإذا أخذنا الجُملة الآتية: (ضرب محمدٌ زيدًا)، فهذه البنية السطحية تولدت عن البنية العميقة، فهذه جُملة توليدية، وكأن البنيتين العميقة والسطحية متماثلتان. وهذا ما أقرّ به تشومسكي في قوله: "من الممكن افتراض أنّ التركيب السطحي، والتركيب العميق دائمًا متماثلان"[362].

360- عمايرة، خليل، النظرية التحويلية التوليدية وأصولها في النحو العربي، بدون، ص38-39.

361- أبو بكر، الرشيد، استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية، مرجع سابق، ص66.

362- Noam, Chomsky, Aspects of the theory of syntax, p.16. نقلاً عن عنبر، عبد الله نايف، الجُملة الاسمية بين التوليد والتحويل، رسالة ماجستير، إشراف علي الحمد، مرجع سابق، ص22

openkanal.com

ومن الجُملة السابقة تنتج أشكال أخرى للجُملة وهي:

أ) ضرب زيدًا محمدٌ.

ب) زيدًا ضرب محمد.

ج) محمد ضرب زيدًا.

د) ضُرِب زيدٌ.

فهذه جُمَل تحويلية نتجت عن الجُملة الأساس وهي: (ضرب محمد زيدًا)، وهذه الجُمَل لها مدلول واحد وهو أنّ محمدًا ضرب زيدًا، فالرتبة في البنية العميقة قد تختلف عن الرتبة في البنية السطحية، "فالرتبة الموجودة في البنية العميقة، مثلاً تختلف عن الرتبة الموجودة في البنية الوسيطة أو الرتبة الموجودة في البنية السطحية"[363].

فالاختلاف في الرتبة نتج عن التقديم، والتأخير، ولكن الدّلالة بقيت من دون تغيير، والعربية تقدم وتؤخر بناء على الأهمية.

أمّا إذا وجدنا في البنية السطحية حذفًا، فإن البنية العميقة تبين لنا هذا المحذوف. وأن الجُملة التي تحتوي على حذف تكون جُملة محولة عن جُملة توليدية من البنية العميقة.

363- الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1985م، ص104.

ولقد وجدنا من يعارض وجود البنية العميقة في اللغة العربية، ويرى أنّ عمقها هو سطحها. فيقول: "اللغة العربية لغة وظيفية، سياقية، غنية في معجميتها ومفرداتها، غنية في تراكيبها، وإعرابيتها... وليس في اللغة (بنية عميقة)؛ وإنّما عمقها هو سطحها الذي تظهر به، معجمية، وتركيبًا، وإعرابًا"[364].

ولكن يرى الباحث أنّ الإنسان إذا أراد أن يتكلم أو يكتب، فإنه يرتب أفكاره في ذهنه ثم يخرجها ضمن كلمات متآلفة. فالأفكار المجردة التي تدور في الذهن هي بنية عميقة ويرى الباحث أنّها موجودة في اللغات جميعها، وهذه الأفكار أو الدلالات نجسدها في كلمات تؤلف مع بعضها في ترتيب معين لتشكل الجُملة.

وهذه الفكرة إذا احتاجت إلى أكثر من جُملة، تتآلف مع بعضها بعضًا بوساطة الروابط مشكلة لنا الدلالات الموجودة أصلاً في ذهن المتكلم.

خلاصة القول: إنّ البنية العميقة تعني المعنى أو الدّلالة، وإنّ البنية السطحية تجسد ذلك المعنى بوساطة الأصوات المنطوقة أو الكلمات المكتوبة بصرف النظر عن الرتبة.

364- ذريل، عدنان، اللغة والبلاغة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، من دون تاريخ وطبعة، ص43.

obeikandl.com

الخاتمة

وبعد؛ فإنّه لا يسعني إلّا أنْ أقول: إنّ الجُملة أهم عنصر تواصل بين الناطقين، وأنّها محطّ اهتمام العلماء النحويين والبلاغيين، وقد حاولت جاهدًا لملمة آراء الفريقين لرسم رؤية واضحة حول الجُملة ومفهومها وعناصرها عند كلّ منهما.

وقد توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها:

1. أوّل مَن استخدم مفهوم الجُملة هو الفرّاء (207هـ) في كتابه معاني القرآن، إلّا أنّ المبرّد تحدّث عن مفهومها الاصطلاحيّ صراحة في كتابه المقتضب، في باب الفاعل.

2. النحاة استخدموا مصطلح الجُملة، سواء أكان ذلك تصريحًا أم تلميحًا، إلّا أنّ اهتمامهم بإفراد مصنفات خاصة بها كان قليلًا.

3. الجُملة والكلام مصطلحان مترادفان عند النحويين وعند البلاغيين، وهما مَثار خلاف بينهما، وانسحب هذا الخلاف ليقع بين الباحثين والعلماء الحديثين أيضًا.

4. تبيّن أنّ اهتمام البلاغيين في الجُملة لا يقلّ عن اهتمام النحويين، بل يزيد، ويلتقي الجانبان في الاهتمام بها اهتمامًا بالغًا للوصول إلى الهدف الأسمى، وهو الإفادة.

5. الجُملة مرادفة للكلام عند البلاغيين، غير أنّها لا يرادفان القول.

وخلاصة القول: إنّي أحتسب هذا العمل خالصًا لوجه الله الكريم، عسى أن يكون صدقة جارية ننتفع بها في حياتنا وبعدها، وإسهامًا في إثراء المكتبة اللغوية، ينتفع به الدارسون والباحثون.

"وآخرُ دَعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العَالمين"

obeikandl.com

قائمة المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم**.

2. أبو بكر الرشيد، **استخدام التحويلات النحوية في دراسة اللغة العربية**، (المجلة العربية للدراسات اللغوية)، العدد الأول، السنة الأولى، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، 1982م.

3. أبو زكريا الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ط2، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

4. أبو موسى، محمد، **خصائص التركيب دراسة تحليلية المسائل علم البيان**، ط2، مكتبة وهبه، القاهرة، 1980م.

5. ابن أبي سلمى، زهير، **ديوان زهير**، تحقيق وشرح : كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1960م.

6. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ط4، تحقيق : محمد علي النجار، دار الشئون الثقافية العامة، العراق، بغداد، بدون.

7. _____، **سر صناعة الإعراب**، ط2، تحقيق: حسين هنداوي، دار العلم، دمشق، 1993م.

8. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر بن عثمان، بن عمر أبي بكر بن يونس، **الأمالي النحوية**، ط2، تحقيق : هادى حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، 1985.

9. _____، **الكافية فى النحو**، ط2 شرح : رضى الدين الاستربادى، دار الكتب العلمية، بيروت 1979م.

10. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967م.

11. _____ **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ط1، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

12. ابن معط، زين الدين يحيى بن عبد المعطى المغربي، **الفصول الخمسون**، تحقيق : محمود محمد الطناجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون.

13. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار الصادر، بدون.

14. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، 2000م.

15. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

16. _____، **تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد** ط 1، تحقيق : عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي 2، بيروت، بدون.

17. _____، **شرح شذور الذهب**، ط1، تحقيق: تحقيق عبود بركات، دار الفكر، 1994م.

18. _____، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط1، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، 1991م

19. ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، بدون.

20. الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بدون.

21. _____، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، ط1، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1996م.

22. إسبر، محمد سعيد، وبلال الجنيدي، **الشامل في علوم اللغة ومصطلحاتها**، ط1، دار العودة، بيروت، 1981م.

23. امرؤ القيس، **شرح ديوان امرئ القيس**، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1969م.

24. الأنباري أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد، **أسرار العربية**، ط1، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت 1995م.

25. _____، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 1982م، بدون.

26. أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، ط5، مكتبة الأنجلو مصرية، 1975م.

27. أيوب، عبد الرحمن، **دراسات نقدية في النحو العربي.**

28. براجستراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.

29. البواب، مروان، ومحمد حسن الطيان، **استخدام اللغة في المعلوماتية**، المنظمة العربية للترجمة، والثقافة والعلوم، تونس، 1996م.

30. ترزي فؤاد حنا، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

31. توفيق، أميرة علي، **الجُملة الاسمية عند بن هشام الأنصاري**، مطبعة البرلمان، العتبة، 1971م.

32. _____، **الجُملة الفعلية عند ابن هشام الأنصاري**، مطبعة البرلمان، العتبة، 1972م.

33. الجارم، علي، **الجُملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية**، (مجلة مجمع اللغة العربية) ج 7، مطبعة وزارة الأوقاف العمومية، 1953م.

34. الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، تحقيق : هـ. ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استنبول، 1954م.

35. _____، **أسرار البلاغة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.

36. _____، **الجُمَل**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م.

37. _____، **دلائل الإعجاز**، ط2، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، 1987م.

38. الجرجاني، علي بن محمد، **كتاب التعريفات**، تحقيق: عبد المنعم الحنفي دار الرشاد، القاهرة، بدون.

39. جميل بن معمر، **ديوان جميل**، جمع وتحقيق: حسين نصار، مكتبة مصر، الفجالة، بدون.

40. الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، ط3، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984م.

obeikandl.com

41. حسان، تمام، **كتاب الأصول دراسة بتمولوجية للفكر عند العرب**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م.

42. _____ ، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، ط3، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985م.

43. حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط5، دار المعارف، مصر، بدون.

44. الحمصي، محمد طاهر، **الجُملة بين النحو والمعاني**، (رسالة دكتوراه غير منشورة) إشراف: مازن المبارك، جامعة دمشق، 1989م.

45. الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية،بيروت، بدون.

46. _____ ، **التخليص فى علوم البلاغة**، ط2، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

47. الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن سفيان، **سر الفصاحة**،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

48. الخليل، عبد القادر مرعي العلي، **الجُملة الإفصاحية في ديوان الشابي، دراسة منهجية تطبيقية** (رسالة ماجستير غير منشورة) إشراف: خليل عمايرة، جامعة اليرموك، الأردن، 1986.

49. الدجني، فتحي عبد الفتاح، **الجُملة العربية نشأة وتطورًا وإعرابًا**، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت، 1978م.

50. دراز، طنطاوي محمد، **الابتداء ونواسخه**، ط1، دار الحكمة اليمانية صنعاء، 1995م.

51. الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، بدون.

52. ذريل، عدنان، **اللغة والبلاغة**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بدون.

53. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاجي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ط1، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، 1993م.

54. _____، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون.

55. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، **رسالتان في اللغة: منازل الحروف، والحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1984م.

56. _____، **معاني الحروف**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، بدون.

57. الزبيدي، مجد الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بدون.

obeikandi.com

58. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، **كتاب الجُمَل في النحو**، ط5، تحقيق : علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

59. _____، **حروف المعاني**، ط1، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.

60. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تعليق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت،2001م.

61. ساسي، عمار، **في إعجاز القرآن الكريم، الإعجاز البياني في بعض آيات الأحكام** (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف: جعفر دك الباب، 1992م.

62. السامرائي، إبراهيم، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م

63. السامرائي، فاضل صالح، **التعبير القرآني**، ط2، دار عمار، الأردن، 2002م.

64. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد، **مفتاح العلوم**، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، بدون.

65. سلطان، منير، **بلاغة الكلمة، والجُملة، والجُمَل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون.

66. سليمان، علي جاسم، **معاني الحروف العربية**، دار أسامة، الأردن، 2003م.

67. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه**، ط1، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، بدون.

68. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984م.

69. _____، **الإتقان في علوم القرآن**، دار مكتبة الهلال، بيروت، بدون.

70. _____، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون.

71. _____، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، ط1، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م.

72. شريف، محمد أبو الفتوح، **التركيب النحوي وشواهده القرآنية**، ط2، مكتبة الشباب، بدون.

73. شعير، محمد رزق، **الجُمَل المُحتملة الاسمية والفعلية**، مكتبة جزيرة الورد، بدون.

74. الشمسان، أبو فراس إبراهيم، **الجُملة الشرطية عند النحاة العرب**، ط1، تقديم: محمود فهمي حجازي، مطابع الرجوب، عابدين، 1981م.

obeikandi.com

75. الصّبان، محمد بن علي، **حاشية الصّبان**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون.

76. عبادة، محمد إبراهيم، **الجُملة العربية، دراسة لغوية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون.

77. عبد السلام، هارون، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، دار الجيل، بيروت، 1990م.

78. عبد اللطيف، محمد حماسة، **بناء الجُملة العربية**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1996م.

79. عتيق، عبد العزيز، **علم المعاني**، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م.

80. العشماوي، عبد الله بن الفاضل، **حاشية العشماوي، علي مقيد الآجرومية في قواعد العربية**، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون.

81. العظامات، حسين إرشيد الأسود، **أسلوب الجُملة التفسيرية في القرآن الكريم دراسة تركيبية دلالية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف: إبراهيم السيد، جامعة آل البيت، 1998م.

82. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب فى علل البناء والإعراب**، ط1، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995م.

83. _____، **مسائل خلافية في النحو**، ط1، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م.

84. عمايرة، خليل أحمد، **أسلوبا النفي والاستفهام في اللغة العربية، في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، بدون.

85. _____ **في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي**، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، 1987م.

86. _____، **النظرية التحويلية وأصولها في النحو العربي**، (المجلة العربية للدراسات اللغوية) المجلد الرابع، العدد الأول، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، 1985م.

87. عنبر، عبد الله نايف، **الجُملة الاسمية بين التوليد والتحويل**، (رسالة ماجستير غير منشورة) إشراف: علي الحمد، جامعة اليرموك، الأردن، 1985م.

88. الغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، ط25، المكتبة العصرية، صيدا، 1991م.

89. الفارسي، أبوعلي، **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل عمايرة، الجامعة الأردنية، 1981م.

90. الفاكهي، عبد الله بن أحمد، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ط1، تحقيق: المتولي رمضان أحمد، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م

91. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **الجُمَل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الهالة، بيروت، 1985م.

92. فريحة، أنيس، **نظريات في اللغة**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973م.

93. الفهري، عبد القادر الفارس، **اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية**، ط1،دار توبقال، الدار البيضاء، 1985م.

94. الفيروز آبادي، مجد الدين يعقوب، **القاموس المحيط**، دار الحديث القاهرة، بدون.

95. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي.**

96. قباوة، فخر الدين، **إعراب الجُمَل وأشباه الجُمَل**، ط3، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1981م.

97. قلقيلة، عبد العزيز، **مقالات في التربية واللغة والنقد والبلاغة**، مكتبة الأنجلو مصرية، 1971م.

98. الكراعين، أحمد نعيم، **علم الدلالة بين النظرية والتطبيق**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1993م.

99. المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المعاني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمود الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، بدون.

100. مبارك، مبارك، **قواعد اللغة العربية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973م.

101. المبّرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون.

102. محمد، عبد الوصيف، **التحفة السينية شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، بدون.

103. المخزومي، مهدي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط1، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1966م.

104. _____، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بدون.

105. مسعد، عبد المنعم، فائز، **الحجة في النحو**، ط2، مطبعة روان التجارية، القدس، 1987م.

106. _____، **العمدة في النحو، ومعه شواهد تطبيقية**، ط1، جمعية الإصلاح الخيرية، القدس، 2003م.

107. مسلم، عمر محمود، **المُفصل في نحو العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ط2، مركز إبداع المعلم، فلسطين، 2003م.

108. مصطفى إبراهيم، وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة 1965م.

109. المطلبي، مالك يوسف، **السياب ونازك والبياتي، دراسة لغوية**، ط2، دائرة الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1986م.

110. مطلق، أحمد صالح، **ظاهرة الحذف في الجُملة العربية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، إشراف: محي الدين رمضان، جامعة اليرموك، الأردن، 1985م.

111. الملاح، ياسر، **التركيب اللغوي في الأمثال العربية القديمة**، (رسالة دكتوراه غير منشورة) إشراف: عبده الراجحي، جامعة الإسكندرية، مصر، 1980م.

112. _____، **النظام النحوي في اللغة العربية**، ط1، 1983م. بدون.

113. _____، **المنهاج التحويلي التوليدي**، ط1، 1984م، بدون.

114. المنصوري، علي جابر، **الدلالة الزمنية في الجُملة العربية**، ط1، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2002م.

115. المهيري، عبد القادر، **الجُملة في نظر النحاة العرب**، (مجلة حوليات الجامعية التونسية) 1966م. بدون.

116. _____، **مساهمة في تحديد الجُملة الاسمية**،(مجلة حوليات الجامعة التونسية) عدد (5)، 1968م.

117. _____، **مساهمة في تحديد الجُملة عند النحويين**، (الحوليات التونسية) تونس، عدد (3)، 1966م.

118. النحاس، مصطفى، **أساليب النفي في العربية**، جامعة الكويت، 1979م.

119. نحلة، محمود أحمد، **مدخل إلى دراسة الجُملة العربية**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م

obeikandl.com